A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.43
18 November 1991

ARABIC

الجمعية العامة

DEC 5 1991

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والاربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد الشهابي	(المملكة العربية السعودية)
ثم :	السيد أيالا لاسو (نائب الرئيس)	(اكوادور)
ثم :	السيد الشهابي (الرئيس)	(المملكة العربية السعودية)

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا :

(أ) تقرير اللجنة المخصصة الجامعة التابعة للجمعية العامة والمعنية بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-٩٩٠

(ب) تقرير الامين العام

(ج) مشروع القرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

91-61698 ٣٤٢٠ش(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

البند ٢١ من جدول الاعمال

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

(أ) تقرير اللجنة المخصصة الجامعة التابعة للجمعية العامة والمعنية بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ (A/46/41)

(ب) تقرير الامين العام (A/46/324 و Add.1)

(ج) مشروع القرار (A/46/41 ، الفرع الرابع)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لرئيس اللجنة المخصصة الجامعة التابعة للجمعية العامة والمعنية بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، ليعرض تقرير اللجنة .

السيد هوسليد (النرويج) ، رئيس اللجنة المخصصة الجامعة التابعة للجمعية العامة والمعنية بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتذر عن تكلمي من مقعدي . كما قلتم ، سيدي الرئيس ، مطلوب مني أن أقدّم تقريرا الى الجمعية العامة ، بالنيابة عن اللجنة المخصصة ؛ ولكنني أرى القاعة فارغة تقريبا ، ولهذا أتساءل ما هي الفائدة من أن أعرض هذا التقرير على جمعية ليست في الحقيقة مجتمعة ؟ وأطرح هذا السؤال لانني لا أعتقد أن عرض التقرير في ظل هذه الظروف سيعزز مناقشتنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : آسف لان صالة الجمعية ليست ممتلئة كما يجب ، ولكن خبرتنا تدل على انه حالما نفتتح الجلسة يبدأ الاعضاء بشغل مقاعدهم . ولهذا ، آمل أن تجد ، فور البدء بعرض تقريرك ، جمهورا كبيرا من المستمعين ، ولكن لا يمكننا في أي حال من الاحوال تعطيل الجلسة ريثما يحضر الجميع .

وانني متأكد من أن خبرتكم تماثل خبرتي في هذا الامر ، وإذا أردنا الانتهاء في الموعد المقرر ، فلا بد لنا أن نبدأ في الموعد المحدد . وقد طلبنا بالفعل من جميع الوفود ، باستخدام نظام المخاطبة العمومي ، المجيء الى صالة الجمعية .

هل يريد ممثل نيجيريا أخذ الكلمة في نقطة نظامية ؟

السيد أديكوي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد إذنكم ، سيدي الرئيس ، أود أن أشير الى أن المشاورات لا تزال جارية . وقد فهمنا أن رئيس المجموعة الافريقية للشهر الحالي على اتصال بكم بخصوص رغبتنا في تأجيل النظر في هذا البند .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اتصلت بالفعل برئيس المجموعة الافريقية ، وقد اتفقنا على المضي بالمناقشة العامة بشأن البند وإرجاء التصويت على أي مشروع قرار حتى يتم التوصل الى اتفاق .

السيد هوسليد (النرويج) رئيس اللجنة المخصصة الجامعة التابعة للجمعية العامة والمعنية بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذا كنت قد سمحت لنفسي بأن أشير مسألة الحضور هذا الصباح ، فذلك لانني أتكلم باسم أي بلد أو مجموعة من البلدان ولكن بصفتي رئيسا للجنة المخصصة قد عُهِد إليَّ بعرض تقريرها . ولذلك شعرت أن الحضور الافضل قد يكون مرغوبا فيه .

بيد انه من دواعي الشرف العظيم لي أن أعرض التقرير على الرغم من انه قد يقال انه غني عن البيان . ومع ذلك قد تكون بعض الملاحظات التفسيرية مفيدة ، وسأركّز على عمل اللجنة المخصصة ونتائجها .

لعلكم تذكرون أن الولاية التي أسندتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين الى اللجنة المخصصة لإجراء استعراض نهائي لبرنامج الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ - تحدّد مهمتين متميزتين : تقييم تنفيذ البرنامج ؛ واتخاذ تدابير لتحقيق النمو والتنمية المطردة والقابلة للاستمرار في افريقيا بعد عام ١٩٩١ .

ويسرني أن أفيد بأن هاتين المهمتين قد تم انجازهما . وترد النتائج في الفصل الاول والفصل الثاني ، على التوالي ، من مرفق الوثيقة A/46/41 . والعمل الرئيسي المفضي الى إعداد هذين الفصلين قد تم في إطار فريقي عمل - ترأسّ أولهما السفيرة ماركوري ثورب ممثلة ترينيداد وتوباغو ؛ وترأس الآخر السفير جامشيد ماركر

(السيد هوسليد ، رئيس اللجنة المخصصة الجامعة التابعة للجمعية العامة والمعنية بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠)

ممثل باكستان . وأود أن أعبّر عن تقديري المخلص ، وحقاً التقدير المخلص من جميع الوفود المشاركة ، للسفيرة ثورب والسفير ماركر على عملهما الممتاز . فلولا مهارتهما وصبرهما وتفانيهما لما كان من الممكن تحقيق النتيجة التي تم تحقيقها . وأود أن أشكر أيضا الموظفين الآخرين وممثلي الامانة العامة الذي عملوا معي عن كثب ، قبل الدورة المضمونية وخلالها .

وفيما يتصل بتقييم تنفيذ برنامج العمل ، لن أسهب في توضيح هذا الجزء من تقريرنا . وما من شك في أن الآخرين سيفعلون ذلك . وعلى أي حال ان تقييم اللجنة المخصصة يتضمن سجلا كاملا لمختلف الحقائق والظروف التي أثّرت على تنفيذ البرنامج . بيد انني أود أن أتقدم ببعض الملاحظات حول الفصل الثاني من المرفق ، الذي تضمن ما يسمى ببرنامج الامم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات . وفي هذا الفصل تعرض اللجنة برنامجا أهدافه ذات الاولوية هي :

"... تحول الاقتصادات الافريقية ، وتكاملها وتنوعها ونموها بشكل متسارع ، بغية تعزيزها في إطار الاقتصاد العالمي ، والتقليل من هشاشتها ، في مواجهة الصدمات الخارجية وزيادة ديناميتها ، وصبغ عملية التنمية بطابع داخلي ، وتعزيز الاعتماد على الذات" . (A/46/41 ، ص ٢٩ ، الفقرة ٦)

هذا بالتأكيد برنامج طموح ، وقد يتساءل المرء ما إذا كان البرنامج الجديد وثيقة كافية تضمن تحديد مثل هذه الاهداف البعيدة الاثر .

وفي هذا الصدد أود أن أدلي ببضعة تعليقات . من المؤكد أن البرنامج الجديد ليس وثيقة كاملة ، إذا كان يوجد بالفعل شيء من هذا القبيل . تعتوره أوجُه ضعف فيما يتعلق بالشكل والمضمون وأجرؤ على القول أن هذا لا يمكن تجنبه ، بالنظر الى

(السيد هوسليد ، رئيس اللجنة المخصصة الجامعة التابعة للجمعية العامة والمعنية بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠)

الشكل النهائي للوثيقة كما تم إعداده في دورة تفاوضية شاقة ، أثناء عصر وليلة ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ، بين ممثلي الحكومات الذين كانت لديهم أفكار وتصورات مختلفة ، بل وتعليمات مختلفة . وما من شك في انه كان بالإمكان أن تكون الوثيقة أفضل . ولكن هذه الوثيقة توفيقية وتوصلت إليها ، رهن الاستشارة باعتراف الجميع ، جميع الوفود المشاركة التي كانت بالرغم من قيود كثيرة عازمة على التوصل الى نتيجة : نتيجة من أجل افريقيا وبالتالي من أجل بقية العالم أيضا .

واعتقد أن النتيجة عموما ليست سيئة ، وأود أن أؤكد السبب في أن ذلك رأيي . إن الوثيقة التي ينبغي اعتبارها وثيقة سياسية توضح الاعتراف العام بأن المجتمع الدولي ، بالرغم من أن التنمية الافريقية هي أساسا مسؤولية الافارقة - ويجب أن يكون الامر كذلك - يقر بمبدأ تقاسم المسؤوليات والشراكة التامة مع افريقيا ويلتزم بتقديم الدعم التام والملموس للجهود الافريقية . واعتقد أن لهذا البيان ، المقبول رسميا من جانب الجمعية العامة ، أهمية كبيرة بالنسبة للعقد المقبل .

إن البرنامج الجديد يختلف في بضعة نواح عن برنامج العمل السابق ، ولكنه يتطابق معه في ناحية واحدة .

(السيد هوسليد ، رئيس اللجنة المخصصة الجامعة التابعة للجمعية العامة والمعنية بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠)

وهو تقسيم البرنامج الى جزئين : الاول ، ما تلتزم افريقيا بعمله ، والثاني ما يلتزم المجتمع الدولي بعمله . ويحتوي كل جزء على عدد من الالتزامات والاهداف في بضعة مجالات هامة . فبالنسبة لافريقيا ، تشمل هذه الالتزامات ، بين جملة امور ، التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ، وعملية إضفاء الطابع الديمقراطي ، والاستثمارات ، والبعد الإنساني ، والبيئة والتنمية ، والسكان والتنمية ، والزراعة والتنمية الريفية ، والتعاون بين الجنوب والجنوب ، ودور المنظمات غير الحكومية .

أما مسؤوليات المجتمع الدولي والتزاماته فتتعلق ، ضمن جملة أمور ، بمشكلة مديونية افريقيا ، وتدفق الموارد ، والسلع الاساسية ، ودعم التنويع في الاقتصادات الافريقية ، والتجارة ، والتكامل الاقتصادي الإقليمي . وهذه كلها عناصر أساسية .

وأرى أن البرنامج الجديد وثيقة إيمان : إيمان بافريقيا وبقدرة شعوبها على بناء مستقبلها ، وإيمان بتدعيم المجتمع العالمي لتلك المساعي . وقد حدد البرنامج الهدف الذي يرجى أن يحققه النمو في افريقيا بنسبة ٦ في المائة سنويا بالقيمة الحقيقية . وبالرغم من تسليمنا بانه لا يمكن لاحد أن يضمن مقدما تحقيق هذا الهدف ، فإنه هدف يجب أن نناضل من أجل تحقيقه . وفي هذا المسعى يساعد المزيد من التدابير في التخفيف عن عبء مديونية افريقيا . وسيستمر بذل الجهود بغية توفير تدفق الموارد الإضافية ، وستجرى دراسة خاصة حول تقييم جدوى إنشاء صندوق لتنويع السلع الاساسية الافريقية بغية زيادة تنويع الاقتصادات الافريقية ..

(السيد هوسليد ، رئيس اللجنة المخصصة الجامعة التابعة للجمعية العامة والمعنية بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ٩٠)

ولا شك في أن بعض الاهداف والالتزامات الواردة من البرنامج كان من الممكن تصاغ بشكل أوضح ، بل انها تصنّف فقط في بعض الحالات ؛ وعلى أي حال فهي موجودة كنقاط هامة يرجع إليها وإرشادات للسياسة التي تتبع عند التحرّك والعمل مستقبلا . ويجب أضيف هنا شيئا أرى أن له أهمية فريدة وصلة وثيقة بتقييمنا للبرنامج . فيجب النظر الى الالتزامات المذكورة من خلال صلتها بآلية المتابعة والرصد والتقدير التي تشكل أيضا جزءا من البرنامج الجديد . وهذه الآلية الموصى بها تتيح في تفاصيلها رصد البرنامج في فترات منتظمة طوال التسعينات من جانب الهيئات رفيعة المستوى في الامم المتحدة ، أي الجمعية العامة والقطاع رفيع المستوى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ومن المخطط أن تجري الجمعية العامة استعراضا وتقديرا نهائيين في عام ٢٠٠٠ .

ولهذا أرى انه من الممكن القول أن البرنامج الجديد يجعل افريقيا محل الاهتمام في الامم المتحدة طوال العقد المقبل . وربما يكون هذا التركيز أهم سمات البرنامج الذي أثق بأننا سنعتمده . والبرنامج الجديد ليس نتيجة نهائية ولكنه أساس نبني عليه . ومن جانبي ، أوصي به دون تردد ؛ وحقا أهيب بالاعضاء أن يدعموا برنامج الامم المتحدة للتنمية في افريقيا في التسعينات ، وبالتالي يضفون عليه الصبغة الرسمية لبرنامج من برامج الجمعية العامة . وتتمتع افريقيا بإمكانيات هائلة متأصلة للنمو والتنمية في الموارد المادية ، بل والبشرية أيضا ، ولكنها في حاجة الى المساعدة والدعم والتضامن من جانبنا جميعا عن طريق الامم المتحدة . وأرجو أن نؤكد بالإجماع دعمنا من خلال عملنا في الجمعية .

السيد ماكلين (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني ، بعد أن ترأست وفد كندا في أيلول/سبتمبر الماضي خلال الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، أن أخاطب الجمعية بشأن المسألة فائقة الاهمية ، مسألة الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا وأن أقدم تعزيزا لآراء السيد هوسليد .

لقد تغيّرت أمور كثيرة في افريقيا في الآونة الاخيرة . وتستحق هذه التغيُّرات اعترافنا بها وتأييدنا لها . وقد ذكر السيد مالروين رئيس الوزراء ، في مؤتمر قمة زعماء الكومنولث في هراري في الشهر الماضي أن التنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان من الامور الاساسية للتنمية القابلة للاستمرار . وتتشاطر افريقيا هذا الاعتراف على نطاق واسع . فنرى مثلا استقلال ناميبيا ، والتغيُّرات صوب الحرية والديمقراطية في حكومتي بنن وزامبيا ، وبشائر الامل في العملية الانتقالية التي تجرى في اثيوبيا ، والتطورات الجديدة في جنوب افريقيا . وهناك بلدان تفوق الحصر تلتزم بالعملية الديمقراطية . ويعزز النمو الاقتصادي والديمقراطية بعضهما البعض .

ويتعارض هذا الامل الجديد في افريقيا أشد التعارض مع النصف الاول من الثمانينات الذي تميّز بالكوارث الاقتصادية والمجاعة المفجعة التي استمرت مدة طويلة عبر الساحل والقرن الافريقي . ويذكر الاعضاء اننا اجتمعنا عام ١٩٨٦ للبدء في برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، وهو مخطط تفصيلي لتطوير الإصلاحات في السياسة ودعمها وللاهتمام بالعناصر الاكثر ضعفا في المجتمع الافريقي .

وقد لا يكون برنامج العمل ناجحا بشكل قاطع ، إلا انه ، كما لاحظ الاستعراض والتقييم النهائيان للبرنامج منذ ما يقرب من شهرين ، يجب عدم الإقلال من شأن انجازات نصف العقد الاخير . والواقع أن أحدا لا يستخف بقيمة الالتزامات العميقة التي قامت بها دول افريقية عديدة بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اللازمة لوقف الانهيار الاقتصادي المخرّب . وأرى اننا أنشأنا القاعدة التي يمكن أن نبني عليها إطارا صلبا للانتعاش الاقتصادي الافريقي طوال التسعينات .

ويجب علينا ، بالرغم من ذلك ، أن نسلم بالتحديات التي لا تزال أمامنا . ولا يزال هناك الكثير مما يجب على العالم النامي والعالم المتقدم التنمية كذلك أن يقوما به .

ومن الامور الاساسية للانتعاش الاقتصادي والنمو في افريقيا البيئة المنظمة ذات الاقتصاد الكبير التي يمكن بكل حق وصفها بانها بيئة ممكنة . فأولا ، الإصلاحات الاساسية لبرامج دعم الاسعار غير القابلة للاستمرار ؛ وثانيا ، تنويع الصادرات ؛ وثالثا ، إلغاء القيود على الواردات ؛ ورابعا ، تحديد أسعار صرف واقعية ؛ وخامسا ، توسيع نطاق دور القطاع الخاص ، وسادسا ، الحد من البيروقراطيات الحكومية ؛ كل هذه بل وأكثر منها ضرورية لتوفير الإطار الاقتصادي السليم للنمو . وحوالي نصف بلدان افريقيا يجري إصلاحات كبرى في السياسة وكثير منها يحصل على نتائج مبكرة وإيجابية .

ومع ذلك ، فالإصلاح الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته ، بل هو مجرد عنصر واحد في استراتيجية طويلة المدى للتنمية والنمو وتعتبر الاولويات الجديدة في السياسة شبكة متكاملة من العوامل التي تقرر الاستراتيجيات العملية الفعالة للنمو القابل للاستمرار . وتشمل تلك الاولويات احترام حقوق الإنسان الاساسية ؛ والحكومة الصالحة ، والوضوح التام ؛ والتكيف الهيكلي الذي ينفذ بشكل فعال لضمان الإنصاف والاستمرار ، وتهيئة بيئة سليمة لنمو القطاع الخاص ؛ وضمان الوفاء بالعناصر الإنسانية للتنمية ، وهي الصحة والتعليم والاحتياجات الاخرى للقطاعات الاكثر ضعفا ؛ والحد من نمو السكان وما يتعلق به من آثار على البيئة والتخفيف من حدة الفقر .

وإذا كان لافريقيا أن تتجنب الجوع وتوفر الوظائف المثمرة والدخول المرتفعة لسكانها ، فإن اقتصاداتها يجب أن تنمو . والانتاج الزراعي هو المصدر الواقعي الوحيد لهذا النمو . ويمكن للتنويع الاقتصادي أن يجري مقترنا بتعزيز قطاع السلع الاساسية ، وفي الواقع انه ، كما جاء في تقرير فريق خبراء الامين العام حول مشاكل السلع الاساسية في افريقيا ، يجب استخدام انتاج السلع الاساسية والتجارة فيها كدافع الى التوسع في الاقتصاد وتنويعه .

وتؤيد كندا الجهود المبذولة لتحرير تجارة السلع الأساسية ، كما تؤيد جهود تنويع الصادرات غير التقليدية وتطويرها بغية التقليل من حساسية الاقتصادات الافريقية إزاء التقلبات في الأسعار . وقد انضمت كندا الى المانحين الآخرين في الموافقة على برامج المساعدة التي تأخذ في اعتبارها احتياجات التكيف ، وأيدت بشدة أيضا نهجا سخيا لمشاكل الديون في البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من الديون في افريقيا جنوب الصحراء . وكما يشير اشارة صحيحة برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات ، فإن "السلم مطلب مسبق لا غنى عنه من أجل التنمية" . ويمكن الآن تخفيض الانفاق العسكري في افريقيا ، ويجب تخفيضه ، ويمكن إعادة توجيه الموارد صوب النمو والتنمية الاقتصادية الاجتماعية ، ويجب القيام بذلك .

ولافريقيا أولوية واضحة في المساعدات التي تقدمها كندا على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف . فتوجه كندا ٤٧ في المائة من مساعداتها الثنائية والمتعددة الأطراف الى افريقيا ، وبلغ إجمالي ما انفقته في ١٩٩٠ - ١٩٩١ في افريقيا بمختلف الطرق ١,٢ بليونا من الدولارات الكندية . وتقدم كندا كل مساعداتها على أساس المنح ، وتتخذ كندا التدابير اللازمة لإلغاء كل الديون المتعلقة بمساعدات التنمية والمستحقة على جميع بلدان افريقيا جنوب الصحراء .

وتحث كندا الدائنين في المجال المتعدد الأطراف ، على اتباع نهج سخي لمشاكل ديون البلدان الأكثر فقرا وتدعو الى بذل الجهود الرامية الى زيادة تدفق الموارد الى افريقيا . وقد قدمنا أسعار تيسيرية في نادي باريس للديون الرسمية التي أعيدت جدولتها . لبلدان جنوب الصحراء وفقا لما يسمى بشروط تورونتو . وتؤيد كندا بشدة تخفيض الديون الاضافي الكبير عن طريق نادي باريس ، ويفوق ذلك التخفيض شروط تورونتو بدرجة كبيرة . وقد خصصنا ٨٢٩ مليونا من الدولارات الكندية للتزويد التاسع للرابطة الانمائية الدولية وستخصص ٣٦٠ مليونا من الدولارات الكندية دعما لبرنامج البنك الدولي الخاص الثاني لافريقيا ١٩٩١ - ١٩٩٣ . وهذا الإنفاق يمثل زيادة نسبتها ٣٠ في المائة تفوق تعهد كندا المراجع للبرنامج الأول .

ولئن كانت توقعات الانتعاش ليست مضمونة ، فإن هناك أساسا وطيدا للتفاؤل المشوب بالحذر . ولاشك في أنه لا توجد حلول يسيرة . ولن يكون من اليسير الوفاء بما تتطلبه تلك المهام الضخمة في الوقت الذي يرجح فيه ألا تحقق غالبية اقتصادات العالم الصناعي إلا نموا محدودا للغاية . وبالرغم من وضوح التردي الاقتصادي في افريقيا ، فإنه يجب على برامج التنمية أن تدخل في اعتبارها أيضا إطار السياسة في البلدان المتلقية إطار السياسة في البلدان المتلقية . ولابد أن ندلل في هذا الوقت الذي تشح فيه الموارد على أن الارصدة المخصصة لافريقيا ستستخدم بشكل عملي فعال . ويتوقف علينا كلنا بشكل جماعي أن نضمن أن جهودنا عملية وفعالة بصورة يمكن اثباتها ، لان هناك حاجة ماسة واضحة اليها .

وستقوم الامم المتحدة بدور رئيسي في تنفيذ الانتعاش الاقتصادي والنمو في افريقيا . والنص المرجعي الذي اعتمدته اللجنة المخصصة الجامعة المعنية بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا دعا الى وضع برنامج جديد للتنمية في افريقيا في التسعينات . وقد عهدت الى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي مهمة ضمان المتابعة الفعالة داخل منظومة الامم المتحدة . وآمل ، وأتوقع حقا ، أن يدعى فريق أساسي من الوكالات الهامة بالامم المتحدة للتعاون بشكل فعال وثيق في إطار الموارد الموجودة فعلا بشأن برامجها ضمانا لنجاح البرنامج الجديد هذا .

السيد فان شايك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ساتكلم باسم المجموعة الاوروبية والدول الاثنتي عشرة الاعضاء فيها .

أود أولا أن أشكر السفير هوسليد على ملاحظاته الاستهلالية . إنني أؤيد تماما نداءه الموجه الى الجمعية العامة بأن تضمن دعمها بالإجماع لما تتخذه من إجراءات فيما يتصل بأفريقيا .

قبل بضعة أسابيع ، اختتمت اللجنة المخصصة الجامعة التابعة للجمعية العامة والمعنية بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا عملها تحت رئاسة السفير هوسليد معتمدة بتوافق الآراء "تقييم تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠" و "جدول أعمال الامم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات" . وبمقتضى جدول الاعمال الجديد تلتزم البلدان الافريقية والمجتمع الدولي بإتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين إمكانيات التنمية في القارة الافريقية . ونحن مطالبون أثناء هذه الدورة للجمعية العامة باعتماد جدول الاعمال هذا وآلية الاستعراض المقترحة من قبل اللجنة المخصصة الجامعة لمراقبة تنفيذه .

وقبل أن أعقب على هذه المسألة ، أود أن أشير الى البيان الذي أدلينا به في المناقشة العامة في اللجنة المخصصة الجامعة والذي تعهدنا بموجبه بالتزام المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها بافريقيا وأبدينا فيه استعدادنا للمشاركة على نحو بناء في الجهود الدولية المبذولة من أجل تحسين آفاق التنمية في افريقيا .

لقد جرى استعراض برنامج العمل في ظل خلفية عدد من التغيرات الهامة التي حدثت داخل افريقيا وفي المناخ الخارجي الذي تعمل فيه افريقيا . وقد شهدنا خلال الاعوام القليلة الماضية تزايد الوعي في افريقيا بضرورة أن يكون الشعب العنصر الاساسي في عملية التنمية وبضرورة أن ينفذ الشعب التنمية وأن تسخر لصالحه . وقد شكل هذا الوعي الاساسي لمؤتمر أروشا المعقود في شباط/فبراير ١٩٩٠ . وأصبح الميثاق المعتمد في هذا المؤتمر حافزا للإصلاح السياسي في افريقيا . فقد تزايد السخط إزاء تبديد الموارد الشحيحة على النفقات العسكرية والاضطرابات والحروب الاهلية . واتسمت

المواقف إزاء القيادة المسؤولة والديمقراطية والمشاركة وحقوق الإنسان والمسؤولية وحكم القانون بإيجابية أكبر . وتقبل افريقيا الآن أن تتحمل مسؤوليتها الاساسية عن تنميتها .

وتزايد الوعي داخل افريقيا في نهاية الثمانينات بأن مفاهيم السياسة الاقتصادية كانت في أحوال كثيرة تقوم على أسس غير سليمة وغير محلية . وما نجم عن ذلك من حالة اقتصادية غير قابلة للدوام عولج بتدابير ترمي الى تعزيز التكيف الهيكلي الداخلي ، وتقليل العجز الذي لا يمكن أن يدوم في الميزانية والديون الخارجية ، وتحسين طريقة تخصيص الموارد . واننا نشعر أن غالبية البلدان الافريقية بدأت تقتنع الآن بأهمية التكيف الهيكلي وبضرورة مواصلته ، وبأن التنمية والنمو لا يمكن إدامتهما إلا إذا أخذت الشواغل البيئية في الحسبان ، وأن هناك حاجة ماسة الى تقليل النمو السكاني . وهناك أيضا اعتراف متزايد بالفوائد الإيجابية التي هي ثمرة التعاون الإقليمي .

وإذ ننتقل الآن الى البيئة الدولية ، كلنا يعلم أن اوروبا الوسطى والشرقية قد مرت بتغيرات أساسية خلال فترة برنامج العمل لم تفض الى تغيير الوضع السياسي بشكل جوهري في نصف الكرة الشمالي فحسب بل أن تاثيرها سيتعدى أيضا الحدود الجغرافية لنصف الكرة هذا . وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية في البلدان الافريقية عموما ، ازدادت مشاكل المديونية الخارجية في العديد منها زيادة كبيرة خلال فترة برنامج العمل ، مما هدد على نحو خطير آفاق التنمية الطويلة الاجل فيها . وانخفضت انخفاضا كبيرا حصائل صادرات السلع الاساسية التي لاتزال اقتصادات بلدان افريقية عديدة تعتمد عليها بدرجة كبيرة خلال فترة الاستعراض .

لقد برز توافق واسع النطاق في الآراء حول ضرورة أن تكون الاستراتيجية الإنمائية في افريقيا طويلة الأجل وأن تركز على الشعوب وأن السياسات الاقتصادية السليمة الواسعة النطاق لا تزال ضرورية وأن يولى الاهتمام الواجب للموارد البشرية . واتفقت البلدان الافريقية وشركاؤها في التنمية اتفاقا متزايدا على أن التنمية البشرية تتطلب نموا اقتصاديا يوليها الاهتمام على سبيل الاولوية . فضلا عن ذلك ، تم التسليم بشكل عام بأن تخفيف الفقر ينبغي أن يحظى بالاهتمام على سبيل الاولوية .

بعد أن وصفت الخلفية التي استندنا اليها في استعراض برنامج العمل وتقييمه ، دعوني أشير بإيجاز الى العناصر الاساسية التي انطوى عليها ، ولا يزال ينطوي ، النهج الذي التمسته المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها إزاء مشاكل افرقيا بشكل عام واستعراض البرنامج بشكل خاص . أولا ، نود أن نسلم بأن البرنامج لم يف بالكامل بما توقعناه منه كحافز للتغيرات الإيجابية في افريقيا ، ويعود ذلك جزئيا الى طابعه العام والواسع . وقد ساهمنا طوال شهر أيلول/سبتمبر في صياغة جدول عمل ينطوي على تهيئة أساس مشترك أكثر رسوخا للجهود التي ستبذلها البلدان الافريقية والمجتمع الدولي لتحسين آفاق التنمية في افريقيا .

وفيما يتعلق بالتطورات التي حصلت في بلدان اوروبا الوسطى والشرقية ، فدعوني أؤكد أن مساعدتنا الرسمية المقدمة الى هذه البلدان إضافية الى المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية ولا تقلل مساعدتنا الرسمية تلك المساعدة الإنمائية ولا تحول إتجاهها . وعلاوة على ذلك أن المرحلة الانتقالية التي تعيشها اوروبا الوسطى والشرقية تتيح أيضا فرصا وتحديات للبلدان النامية ، وخصوصا على المدى الطويل .

ان اختتام جولة اوروغواي بنجاح من شأنه أن يحفز التنمية الاقتصادية العالمية ، ومن ثم يزيد الطلب على الصادرات الافريقية . ومن شأنه أيضا أن ينطوي على اشارة واضحة الى نوع المنتجات الواجب تنويعها أفقيا وعموديا على حد سواء .

إن إضفاء طابع الاستقرار على حصائل صادرات السلع الاساسية مجال يتطلب مزيدا من التفكير . لقد بذلت المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها جهودا كبيرة في هذا المجال . وأدركنا أن إضفاء طابع الاستقرار عن طريق القروض التي ينبغي سدادها في نهاية المطاف ليس كافيا . ولهذا السبب ، قمنا بإصلاح نظامي "ستابيكس" (إضفاء طابع الاستقرار على نظام حصائل الصادرات) و "سيسمين" (نظام المعادن) وذلك عن طريق جعلهما يعملان بالكامل على أساس المنح . ومن الهام أن تبذل بلدان أخرى متقدمة النمو جهودا مماثلة في مجال السلع الاساسية .

بيد أنه من أجل جعل قطاع السلع الاساسية في افريقيا أداة أقوى للنمو القابل للإدامة ، يتعين على البلدان المنتجة ذاتها أن تقوم بالتجهيز الاكبر للسلع ، مع التسليم بأن الأسواق المفتوحة والواضحة ضرورية إذا كنا ننشد النجاح لهذا الجهد . وينبغي تعزيز قدرة السلع الافريقية الاساسية على المنافسة عن طريق سياسات محلية سليمة .

وعلى البلدان الافريقية أن تعزز سياساتها الداخلية التي تستهدف استعادة التوازن في الميزانية والتمويل الخارجي وزيادة المدخرات المحلية . ومن أجل تشجيع مزيد من التدفقات الخاصة الى افريقيا ، هناك حاجة الى سياسات اقتصادية سليمة وكافية ومؤسسات عامة يعتمد عليها . وفيما يتصل بإسهام المجتمع الدولي في هذا المجال ، نؤيد الجهود التي تستهدف زيادة تدفق الموارد الى افريقيا ، وتخفيض عبء الدين ، وتعزيز نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية ، مع مراعاة الاهداف المتفق عليها دوليا من أجل هذه المساعدة ، ومساعدة افريقيا على زيادة حصائلها من الصادرات .

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية ، اسمحوا لي بأن أؤكد من جديد أن المجموعة في مجموعها تقدم بالفعل ٠,١٣ في المائة من إجمالي الناتج القومي الى أقل البلدان نموا ، وان جهودها المستمرة ستسمح لها بتقديم أكثر من ٠,١٥ في المائة قبل نهاية العقد . وقد تجاوز بعض الدول الاعضاء بالفعل نسبة ٠,١٥ في المائة هذه وستستمر في ذلك بل وستزيد من جهودها في هذا المجال .

وفيما يتعلق بمشاكل الدين على البلدان الافريقية ، ان تدابير إضافية لتخفيف عبء الدين تتجاوز كثيرا إجراءات التخفيف المنصوص عليها في أحكام تورنتو ينبغي أن تحظى الآن بالأولوية القصوى في نادي باريس ، بما يؤدي الى تدابير كبيرة لتخفيف الدين في تاريخ مبكر بالنسبة لافقر البلدان وأشدها دينا . وقد يتضح أن التحسينات في أحكام الدمج غير كافية بالنسبة لبعض البلدان ذات الدخل الاقل من المتوسط . وقد وافقت قمة لندن الاقتصادية على أن نادي باريس سيواصل دراسة الحالة الخاصة لبعض البلدان ذات الدخل الاقل من المتوسط على أساس كل حالة على حدة . ونلاحظ أيضا المقترحات بإقامة إطار عام للمعالجة التنازلية لدين بعض البلدان ذات الدخل الاقل من المتوسط التي بدأت برامج للإصلاح الاقتصادي .

لقد حان الوقت الآن ، في دورة الجمعية العامة هذه ، لأن نصدر حكما نهائيا على نتيجة الاستعراض ، الواردة في الوثيقتين المطروحتين علينا - تقييم تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، وبرنامج الامم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات . واسمحوا لي بأن أؤكد بادئ ذي بدء أننا نرحب بأنه كان من الممكن الاتفاق على هاتين الوثيقتين بتوافق الآراء . وبينما يمكن للبرنامج أن يكون أداة مفيدة في توجيه جهود البلدان الافريقية لدعم تنميتها والدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي ومنظومة الامم المتحدة لهذه الجهود ، يتضمن التقييم دروسا قيّمة للمستقبل . وفي هذا المقام ، هناك موضوعات هامة ينبغي تناولها ، مثل الدين والموارد المالية والسلع الاساسية . والدروس الهامة الاخرى هي ضرورة إجراء إصلاح اقتصادي مستمر ، وهذا ما اتبعته ثلثا البلدان الافريقية فحسب ، وضرورة أن يدعم الإصلاح بحكم جيد ، مع وجود مؤسسات يعتمد عليها وحكومات بالإضافة الى احترام حقوق الإنسان .

وفي الوقت الذي ينفذ البرنامج فيه من الضروري أن نبقي قيد نظرنا الاليات الهامة الاخرى مثل برنامج العمل الثاني لاقل البلدان نموا ، والتحالف العالمي من أجل افريقيا . ومن اللازم وجود تعاون وثيق سواء على المستوى الحكومي الدولي أو على مستوى الامانة العامة . وان البرنامج الجديد يمثل توازنا دقيقا وهشا أيضا بين وجهات نظر مختلف المشاركين في المناقشة . ولا نعتقد أننا ينبغي أن نحاول زيادة تحسين هذا البرنامج الجديد أثناء دورة الجمعية العامة هذه . ويمكننا أن نقبل أيضا ترتيبات الرصد والتقييم المقترحة التي ستسمح لنا بتناول المشاكل التي يتعين على القارة الافريقية أن تتكيف معها على فترات منتظمة في منظومة الامم المتحدة .

وفي ديباجة البرنامج الجديد ورد أن :

"... التنمية الافريقية هي مسؤولية الافريقيين في المقام الاول . ويتقبل المجتمع الدولي مبدأ تقاسم المسؤولية والمشاركة الكاملة مع افريقيا ، ومن ثم يلتزم بتوفير الدعم الكامل والملموس للجهود التي تبذلها افريقيا." (A/46/41 ، المرفق الثاني ، الفقرة ١)

واسمحوا لي بأن أختتم هذا البيان بالتأكيد على أن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء ستبذل قصارى جهدها من أجل الوفاء بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا منذ أسابيع قليلة .

الرئيس : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي ، أود أن أشكر الوفود التي كانت موجودة حين افتتاح الجلسة هذا الصباح .

وأود أن أذكر لهم أيضا أن المتكلم الاول ، سعادة رئيس اللجنة المخصصة الجامعة كان مترددا في إلقاء كلمته الهامة جدا وتقرير اللجنة الجامعة التي قدم تقريرها الى الجمعية وكان فيها ذلك العدد القليل من المتواجدين . ولذلك أكون شاكرا ونحن نتواجد في الموعد دائما أن يشاركنا الجميع في هذا التواجد .

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، تتركز أنظار خبراء السياسة والاقتصاد على التحولات الجذرية في أوروبا الشرقية في وقت تغوص القارة الافريقية فيه في هاوية الفقر والاوبئة تحت ثقل المديونية الخارجية ، وتنتظر من دول العالم الوفاء بوعود المساعدة التي قطعتها منذ أعوام لوضع القارة على عجلة الإنماء . لذلك تجتمع الجمعية العامة اليوم للنظر في هذا الامر بغية اعتماد الإجراءات اللازمة لمواجهة ما يسميه أميننا العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/46/324 بأكبر تحد إنمائي في نهاية هذا القرن .

ان البرنامج الذي تبنته الجمعية العامة في عام ١٩٨٦ لمساعدة الدول الافريقية في تصحيح الوضع وتحريك المسار الإنمائي المنشود لم يحقق أهدافه المرجوة ولذلك يعد تقرير الامين العام بمثابة صيحة تحذير من أن القارة الافريقية مهددة بدخول مرحلة صعبة إذا لم تكافأ شعوبها بقدر مقبول من الإنماء في مقابل التضحيات الاجتماعية التي قدمتها في العشرية الماضية في نطاق تطبيق سياسة الإصلاحات الهيكلية وسداد المديونية الخارجية .

لقد توفر لدى البلدان الافريقية ، فرادى ومجتمعة ، عزم لا يلين على التقيد بتطبيق التوصيات التي وضعها برنامج الامم المتحدة الرامي لوضع اقتصاد القارة على عتبة الإنماء للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، وعملت بنصائح خبراء البلدان الفنية والمؤسسات النقدية الدولية فسلكت سياسات الاصلاحات الهيكلية والاخرى التي هدفت الى إنماء الزراعة والقطاعات المرتبطة بها ومقاومة التصحر وتحسين وسائل استغلال المصادر البشرية .

وفي المقابل ، وكما يتضح من الوثيقة A/46/387 ، فإن المجتمع الدولي ، باستثناء منظومة الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ، لم ينفذ الجزء المنوط به في ذلك الاتفاق تنفيذا كاملا حيث جاء الدعم الدولي المتوخى في إطار هذا البرنامج ناقصا بصورة مخيبة للآمال وأقل بكثير من التوقعات .

ويضاف الى ذلك ، وكما ورد في الفقرة ٣١٧ من تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/46/324 عوامل رئيسية أخرى أعاقت تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة والمتمثلة في أعمال زعزعة الاستقرار ذلك أن سياسات نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا تعد مسؤولة على نحو مباشر عن الحالة الاقتصادية الحرجة التي تواجه عددا كبيرا من البلدان الافريقية ، وهي سياسات ينجم عنها زعزعة الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الجنوب الافريقي . ان الضرر الذي لحق ببلدان المنطقة خلال الاعوام العشرة الماضية وحدها على يد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا يقدر بعدة أمثال مقدار المساعدة التي تتلقاها تلك البلدان من الدول المتقدمة .

فلقد أكدت اللجنة الاقتصادية لافريقيا (ECA) في تقرير صدر بتاريخ ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ بعنوان "أعمال زعزعة الاستقرار التي تقوم بها جنوب افريقيا : الثمن الاقتصادي الذي تتكبده دول خط المواجهة في مقاومة الفصل العنصري" South African destabilization: the economic cost of front-line resistance to apartheid ، ان سياسة إثارة الاضطرابات التي تعتمدها حكومة جنوب افريقيا العنصرية قتلت مليونا ونصف مليون شخص في افريقيا الجنوبية ، وكلفت دول خط المواجهة ستين بليون دولار خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٨ . وأن هذا الثمن الباهظ الذي دفعه جيران

جنوب افريقيا ناجم عن استراتيجية متعمدة ترمي الى إبقاء دول خط المواجهة تحت الوصاية الاقتصادية لجنوب افريقيا .

وأشار التقرير الى أن الهدف الاخير لسياسة النظام العنصري في جنوب افريقيا هو إرغام دول خط المواجهة على صرف نفقات باهظة جدا على التسلح بحيث لا يبقى في وسعها سوى قبول الفصل العنصري أو صورة معدلة له ، وقالت اللجنة ان هذه السياسة هي السبب الرئيسي للتراجع الاقتصادي في المنطقة .

ولذلك ، لا غرابة أن زادت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوءا خلال فترة تنفيذ برنامج الامم المتحدة ، للاعوام ١٩٨٦ - ١٩٩٠ على عكس الاهداف المتوخاة إذ لم يحقق معدل النمو الاقتصادي سوى زيادة ضئيلة فيما تدهورت معدلات الدخل الفردي ، ومعدلات إسهام الاستثمارات الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي .

وتوضح الإحصاءات انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان افريقية عدة خلال فترة تنفيذ البرنامج مقارنة بالنصف الاول من العقد الماضي (١٩٨٠ - ١٩٨٥) ، وسجلت معدلات النمو بعض الارتفاع في دول أخرى واستقرت في بعض البلدان .

كما تراجع إسهام الاستثمارات الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي في القارة كلها من ٢٤ في المائة عام ١٩٨٠ الى ١٩,٣ في المائة عام ١٩٨٦ الى ١٧,٦ في المائة عام ١٩٨٩ ، ولوحظ أن معدل إسهام الاستثمارات استقر خلال فترة تنفيذ برنامج الامم المتحدة في حدود ١٦ في المائة .

وتباعا لانحدار المؤشرات الاقتصادية ازدادت الأوضاع الاجتماعية سوءا في القارة الافريقية كلها ، وفي تقرير الامين العام صورة قاتمة عن تدهور خدمات التعليم والصحة وعن ازدياد الامية في معظم بلدان القارة وانخفاض معدلات الدخل الفردي في عشرين دولة في عام ١٩٨٩ مقارنة بمعدل ١٩٨٠ .

ويؤكد الامين العام في تقريره أن الخيار الوحيد الممكن لوقف غرق افريقيا في الفقر المدقع المستديم قَلْب الاتجاه من الانحدار الى زيادة النمو ، ويبرز خاصة الجهود التي تبذلها بلدان افريقية عدة من أجل اشراك السكان في عملية الإنماء واستمرارها في تطبيق سياسات الإصلاحات الهيكلية على رغم انعكاساتها الاجتماعية والبيئية .

ويخلص الامين العام الى أن القارة الافريقية لا تستطيع مواجهة تحديات التسعينات وهي تحتاج ، حسب الاقتراحات التي عرضها ، الى إبرام اتفاق جديد للتنمية بمساعدة دولية على أن يهدف الى : (١) تنويع الشروة الاقتصادية ؛ (٢) زيادة معدلات النمو الاقتصادي الى ٦ في المائة ؛ (٣) تحقيق الإنماء البشري وتحسين فرص الشغل والصحة والتعليم ، والمساواة بين المرأة والرجل وخفض وفيات الاطفال ، وتوفير الماء الصالح للشرب إذ تفيد إحصاءات الامم المتحدة أن الماء الصالح للشرب يتوافر لثلث السكان الافارقة فقط .

إلا أن تحقيق معدلات إنماء مرتفعة خلال الاعوام المقبلة لن يتم من دون معالجة مشاكل ثقل المديونية إذ أن هذه المعالجة أبلغ أهمية من المساعدات الحكومية خصوصا أن مديونية افريقيا تفوق ٢٧٠ بليون دولار وتمثل عائقا رئيسيا أمام إنمائها إذ تستنزف خدمات المديونية ٣٠ في المائة من صادرات القارة وتفقدها ٣١ بليون دولار .

ويلاحظ تقرير الامين العام أن حلول جدولة الديون اقتصرت حتى الآن على تأجيل مواعيد السداد فتراكمت ، لذلك فإن الحل يتمثل في شطب الديون ، خاصة تلك التي ستسددها افريقيا في الاعوام المقبلة .

ويلح الامين العام في تقريره على ضرورة اتخاذ المجموعة الدولية وخصوصا الدول الغنية مبادرات جريئة بخفض المديونية على غرار ما حصل مع بعض الدول .

إننا نؤيد اقتراح الامين العام بأن تبادر البلدان الغنية الى إلغاء القروض الحكومية التي قدمتها الى افريقيا ، وإلغاء الديون الحكومية الاخرى المتعلقة بتشجيع التصدير وخفض الديون التجارية وتحويل جزء منها الى استثمارات داخلية في مجالات حماية البيئة ومقاومة الفقر المدقع والاوبئة ، وأن تساهم البلدان المانحة في تخفيف خدمات الديون المستحقة لمؤسسات التمويل المتعددة الاطراف والتي تستأثر الآن بقرابة ٤٠ في المائة من التزامات افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وكذلك تمحيح العلاقات بين المنتجين والموردين للسلع الاساسية التي تصدرها القارة الافريقية .

يتضح مما سبق وبشكل جلي أن الظروف التي أدت الى اعتماد برنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا مازالت على وجاهتها اليوم كما كانت في

عام ١٩٨٦ . فاليوم ، مازالت افريقيا هي أفقر قارات العالم وأقلها نموا . فمن بين أقل بلدان العالم نموا ، التي يبلغ عددها ٤١ بلدا ، يوجد في افريقيا أكبر عدد منها (٣٨) . واستيراد الاغذية في تزايد . ومعدل وفيات الرضع بلغ رقما مذهلا هو ١٢٠ من بين كل ٠٠٠ ١ من المواليد الاحياء . وخمسة وستون في المائة من الراشدين لا يستطيعون القراءة والكتابة و٣٣ في المائة فقط من الافريقيين يمكنهم الحصول على مياه الشرب النظيفة . والطاقة الصناعية لا تستغل استغلالا كاملا ، والبطالة متفشية ونصيب الفرد من الدخل القومي في تناقص مطرد .

ولذلك خلصت الدول الافريقية كما جاء في الوثيقة A/46/41 الى حقيقة أن افريقيا لا تحتاج الى برنامج آخر لانه ليس من المتوقع في ضوء المناخ السياسي والاقتصادي العالمي أن يؤدي تكرار برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، أيا كانت التعديلات المدخلة عليه ، الى نتائج مختلفة عن النتائج التي أدى اليها البرنامج السابق .

وفي ظل هذه الظروف فقد تقدمت الدول الافريقية بمبادرة تتناسب مع الحالة والتحديات التي تواجه القارة في مطلع التسعينات ، وقد أخذت هذه المبادرة شكل جدول أعمال جديد للتعاون بين افريقيا والمجتمع الدولي ، يركز على مجموعة المشاكل التي لا يمكن دون حلها توقع أي تقدم أو ازدهار لافريقيا ويكفل بذل الجهود من القارة وتوجهها الانمائي .

ان وفد بلادي سوريا يؤيد تأييدا كاملا هذه المبادرة وخاصة أن البلدان الافريقية ، فرادى ومجتمعة ، تواصل اتخاذ تدابير السياسة العامة لتهيئة مناخ ملائم لوضع القارة من جديد على الطريق السليم . ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يجدد التزامه بمساعدة افريقيا في جهودها لمعالجة مشاكلها الاجتماعية - الاقتصادية على أساس جدول الاعمال الذي وضعته افريقيا بنفسها للتسعينات والوارد في الوثيقة (A/46/41) .

ان مصاعب القارة الافريقية جزء لا يتجزأ من مصاعب العالم النامي برمته الذي يخوض معركة واحدة ضد التخلف والجوع والجهل ، وضد المرض والكوارث الطبيعية . ان بلادي سوريا هي أيضا دولة نامية . وبالرغم من امكانياتها المحدودة فإنها مستمرة في تقديم العون والمساعدة للاخوة الافارقة انطلاقا من الروابط التاريخية والتلازم الطبيعي بحكم الجوار الجغرافي . ان قنوات الدعم والمساعدة التي تقدمها بلادي سوريا متعددة الاشكال وأهمها يتمثل في نوعين من الدعم . أولهما الدعم من خلال العمل العربي الذي نؤمن به ايمانا مطلقا ويتمثل في التعاون العربي الافريقي حيث وضعت بلادي سوريا كل امكانياتها من أجل تطوير هذا التعاون وارساء أسسه حيث أصبحت له مؤسساته ،

وهياكله ، ومصاديقه . وثانيهما الدعم الذي تقدمه بلادي سوريا من خلال التعاون الثنائي ومن خلال الاتفاقات التي تربطنا بكثير من دول القارة الافريقية الصديقة .

ان الامم المتحدة التي اضطلعت بدور بالغ الاهمية في مساعدة الشعوب الافريقية على تحقيق استقلالها السياسي يتعين عليها الآن أن تواجه تحديا أكبر يتمثل في مساعدة القارة في الحصول على دعم المجتمع الدولي على أساس احترام سيادة جميع الدول واستقلالها وخاصة أن برنامج عمل الامم المتحدة قد ساعد في تركيز انتباه حكومات افريقية وغير افريقية على مشاكل أساسية في افريقيا في مجالات اقتصادية وانسانية . ان اعتماد البرنامج الجديد الوارد في الوثيقة A/46/41 يتيح فرصة أخرى للمجتمع الدولي كيما يجدد التزامه بدعم الجهود التي تبذلها افريقيا للوقف على عتبة الانماء .

ويحدونا الامل بأن يشهد العقد الحالي صحوة نشطة للقارة الافريقية تمكنها من اصلاح أراضيها للوفاء باحتياجاتها والوصول الى عصر التكنولوجيا والتنمية الحديث وتقول "أنا هنا" كما طالب بذلك السيد سليم أحمد سليم الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية معلقا على واقع الجوع والانهيار الاقتصادي الذي تعانيه القارة والذي لم تشهده في تاريخها الحديث وخاصة أنه ليس هناك بلدان أو مناطق فقيرة بشكل ذاتي حقيقي ، والفقر - شأنه شأن الثراء - ظاهرة تاريخية . ومن هنا يمكن عكس اتجاهه . فلا الماضي يمليه ولا الجغرافيا تفرضه . وذكاء الانسان وارادته في العمل وقوة التزامه هي التي تبني الحاضر وتحدد المستقبل .

السيد كانكانييمي (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أولا أن أعرب عن سعادتي البالغة بمخاطبة الجمعية العامة بصفتي أول وزير للتعاون الانمائي في فنلندا ، ويسعدني بشكل خاص أن أتكلم أمام هذه الهيئة بشأن موضوع افريقيا . ان افريقيا كانت ولا تزال تحظى بالاولوية القصوى في التعاون الانمائي لفنلندا .

وعلى الرغم من الاحداث الاخرى المثيرة والمطالبات الجديدة في أماكن أخرى من العالم ، يجب أن تبقى افريقيا محور اهتمام المجتمع الدولي . ولقد شهدت افريقيا

بشكل عام تدهورا اقتصاديا لا مثيل له في العقد الماضي . ولسوء الطالع فإن فترة السنوات الخمس التي شملها برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا لم تشهد أي تغير ايجابي في معظم البلدان الافريقية ، وان الحالة في بعض البلدان الافريقية ازدادت سوءا من الناحيتين الاقتصادية والسياسية مما جعل هذه البلدان تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدة الانسانية الطارئة .

ومنذ خمس سنوات اعتمدنا بالاجماع برنامج العمل . وتتمثل مهمتنا الآن في اجراء تقييم نهائي لتنفيذ هذا البرنامج على أساس تقرير اللجنة المخصصة الجامعة . وأود أن أشكر رئيس اللجنة السفير مارتن هوسليد ممثل النرويج على جهوده التي لا تكل في صياغة تقرير نهائي يقدم الى الجمعية . وكما هي الحالة في أحيان كثيرة فإن الجمعية العامة هي التي تنع التقييم النهائي . وينبغي لهذه الهيئة أيضا أن تستخلص الدروس المستفادة من الماضي وأن تحللها وأن توفر الارشاد اللازم للسير في الطريق الى الامام .

واذا تأملنا في الاحداث الماضية وجدنا أن برنامج العمل كان انجازا للامم المتحدة يثير الاعجاب . فقد استند الى قوة المنظمة وافادتها من مركزها في تناول المسائل المتعددة القطاعات والمترابطة* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ايالا لاسو (اكوادور) .

إلاّ أن ضعف البرنامج نابع من كونه وضع في قاعات الاجتماعات في الامم المتحدة ، بمعزل الى حد ما عن مقرري السياسات الاقتصادية وغيرها من السياسات القطاعية ، وبمعزل عن المؤسسات الاخرى التي لا بد من مشاركتها . ودون الالتزام التام من جانب صانعي القرارات هؤلاء ومن جانب هذه المؤسسات ، ودون امكانية أن تنفذ الامم المتحدة جانبا كبيرا من البرنامج بنفسها ، فإننا لا نستطيع في الامم المتحدة أن نفعل شيئا أكثر من الامل والدعاء أن يُنفذ الآخرون البرنامج الذي وضعناه .

انني أرسم هذه الصورة لكي أطرح السؤالين التاليين . هل يمكننا أن نتوقع من جدول الاعمال الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات ، اذا اتفقنا عليه ، أن يؤدي الى نتائج أفضل ؟ هل يحمل رسالة قوية بما يكفي الى الاطراف المعنية بأن ما تمس الحاجة اليه هو تنفيذ أكثر قوة وفعالية للبرامج المتفق عليها ؟ حسب ما أعلم فإن ما جاء في برنامج عمل الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا لا يزال صالحا الى حد بعيد . وفي العام الماضي ، اتفقنا على اعلان التعاون الاقتصادي الدولي واعلان باريس وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا واستراتيجية التنمية الدولية الرابعة . وينبغي أن تكون هناك طرق وأساليب للتأكيد على القضايا والاولويات المحددة ، التي تهم افريقيا بشكل خاص ، في هذه البرامج .

ان ما نحتاج اليه في رأيي هو مواصلة التأكيد لجميع الاطراف المعنية بأن افريقيا لا تزال ، ويجب أن تبقى من حيث التنمية في أعلى قائمة الاولويات . ويتعين علينا أيضا أن نرسل الى الاطراف المعنية رسالة قوية بشأن ضرورة أن تفي بما هو مطلوب منها في هذه البرامج التي تم الاتفاق عليها بالفعل في برنامج العمل والبرامج الاخرى التي ذكرتها . ويتعين علينا أن نتأكد من أن آلية منظومة الامم المتحدة التنفيذية تقوم بدورها بفعالية . وبالنسبة للحكومات الافريقية ، يتعين علينا أن نشدد ثانية على أنها تتحمل المسؤولية الاساسية عن تنمية مجتمعاتها وبلدانها وقارتها . فالتغيير يجب أن يبدأ وأن ينفذ من الداخل . ولا يمكن استيراد التغيير من الخارج ، كما أن ذلك لن يكون مقبولا . هناك حاجة الى الاستمرار في توسيع برامج التكيف الهيكلي ليتسنى اصلاح الاقتصاد اصلاحا جذريا . وينبغي أن يتبع ذلك بسياسات

اقتصادية سليمة وادارة جيدة ومشاركة أوسع من جانب القطاع الخاص . ومما يثلج الصدر أن يرى المرء عددا كبيرا من البلدان الافريقية قد بدأ السير على هذا الطريق . وينبغي تشجيع ودعم هذه البلدان لمواصلة المسيرة . وينبغي أن ينضم اليها آخرون . هناك حاجة الى تعبئة جميع الموارد المحلية الممكنة عن طريق الادخار وتخفيض الانفاق العسكري ، وهناك حاجة أيضا الى الأخذ بسياسات تؤدي الى اجتذاب رؤوس الاموال الخاصة ، المحلية والاجنبية لدعم المسيرة الاقتصادية الجديدة .

إلا أن الاصلاح الاقتصادي وحده غير كاف . فلكي تنجح التنمية وتكتسب زخما لا بد من تحرير امكانيات الشعوب وطموحاتها في المجال السياسي أيضا . فالديمقراطية والتعددية هما الوجه الاخر للتنمية . لا بد من الاستماع الى احتياجات جميع الناس وأخذها بعين الاعتبار لكي تستمر التنمية . وفي هذا الصدد ، أود أن أحيي زامبيا والبلدان الاخرى التي حذت حذوها في التحول السلس الى نظام سياسي تعددي .

لكي تنجح افريقيا في مساعيها ، يجب أن تحصل على دعم كاف من الوجهة المالية وغيرها . لذلك يتعين علينا أن نرسل الى نادي باريس رسالة قوية بأن عبء دين افريقيا على وشك أن يخنق البلدان المدينة . وبدون اتخاذ تدابير استثنائية وسريعة للتخفيف من عبء الدين ، لا سيما بالنسبة للبلدان التي تضطلع بجهود تكيف جدية ، فإن الأمل في التنمية يظل ضعيفا جدا . وينبغي أن يكون مؤدى رسالتنا الى مؤسسات بريتون وودز بأن برامج التكيف الهيكلي أخذت تعطي نتائج مشجعة في عدد من البلدان . لذلك ، هناك حاجة الى الاستمرار في تقديم المشورة والمساعدة لتحقيق هذه الغاية . وهناك حاجة مستمرة الى تشذيب البرامج وجعلها أكثر ملاءمة لفرادى البلدان . ولتحقيق هذه الغاية يتعين تطوير وزيادة قدرة البلدان في مجال التخطيط والادارة . ويتعين علينا أن نشدد للذين يعالجون قضايا التجارة على ما للوصول الحر الى الاسواق وتوصل حلقة أوروغواي الى نتيجة ناجحة من أهمية لا سيما بالنسبة للبلدان الافريقية . فامكانياتها التصديرية ومنتوجاتها محدودة ، وبالتالي ، فإنها تتأثر بشكل خاص بأية حواجز تجارية ، سواء كانت تعريفية أو غير تعريفية .

وبالنسبة للبلدان المانحة ، ينبغي أن يكون مؤدى الرسالة أن افريقيا بحاجة الى قدر أكبر من المعونة الانمائية والى الاستخدام الاكفأ لهذه المعونة . وينبغي لجميع البلدان المانحة أن تعطي افريقيا الاولوية في برامجها الثنائية كذلك . انني أقول هذا على الرغم من أن فنلندا اضطرت مؤقتا ، بسبب الركود الاقتصادي الحاد الذي تعاني منه ، الى تخفيض ما تخصصه للمساعدة . ومع ذلك ، فإن افريقيا تتلقى معظم مساعدتنا . وبالنسبة لمنظومة الامم المتحدة علينا أن نشدد على أن هناك حاجة لمدخلاتها ، لاسيما في مجال تنمية الموارد الانسانية وفي القطاعات الاجتماعية وفي افريقيا يكتسي الاستثمار في البشر أهمية حيوية لايجاد أساس دائم للتنمية ؛ ولكن تكون الامم المتحدة فعّالة في تقديم المشورة للسياسة العامة وفي تنفيذ البرامج ، يتعين تعزيز قدرتها التشغيلية .

هذه هي نوعية الرسائل التي يتعين عليها أن نوجهها لتحقيق أقصى قدر من الدعم لافريقيا ، وذلك بالشكل الذي توخيناه في البرامج . والسؤال المطروح هو : ما هي أفضل وسيلة لتوجيه هذه الرسائل ؟ اذا كان هناك اتفاق عام بأن اعتماد جدول الاعمال الجديد المعروض علينا هو أكفأ وسيلة ، فإن فنلندا ستنضم الى الآخرين بأسلوبها البنّاء المعهود . إلا أنني أرى أنه ينبغي لنا أن ننظر أيضا في تدابير داعمة أخرى . فبالاضافة الى الرسائل التي نوجهها الى الاطراف المعنية ، ينبغي أن تنعكس الاولوية التي نوليها لافريقيا في عدد من القرارات الاخرى التي تتعلق بقضايا جوهرية ؛ وبذلك تنعكس الاولوية الممنوحة لافريقيا على نطاق المنظومة بأسرها . وبالطبع . فإن القضايا ، التي تخص افريقيا وحدها والتي لا يمكن أن تغطيها البنود الاخرى ، تستحق أن تأخذ مكانها هنا تحت بند جدول الاعمال هذا .

وهناك حاجة الى اجراء متابعة ورصد عن كثب للتنمية في قارة افريقيا وفي بلدانها الفرادى . وينبغي للامم المتحدة أن تقوم بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي باعداد تقرير عن التطورات في منتصف العقد وذلك لاتاحة فترة كافية من الزمن لإعداد تقرير جاد . وينبغي أن يتضمن هذا التقرير ذلك النوع من الرسائل الذي أشرت اليه والمقترحات اللازمة للقيام بالعمل المناسب . وفي هذه الاثناء هناك كل مدعاة لاستمرار الامم المتحدة في تركيز اهتمامها على افريقيا .

السيد سيزاكي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلدي أن ينضم الى وفود الدول الاخرى الاعضاء في الترحيب بنتيجة اجتماع اللجنة المخصصة التي قامت باجراء الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وقد أتاح ذلك الاجتماع فرصة هامة لكي يؤكد المجتمع الدولي مجددا تضامنه مع البلدان الافريقية التي تواجه بلدان كثيرة منها مصاعب جمة في جهودها الرامية الى تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية .

ان جدول أعمال الامم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات ، المعروض علينا الآن ، لهو تأكيد مجدد لتفهمنا المشترك لافضل كيفية للاستجابة لهذه التحديات . ويسعد وفد بلدي بشكل خاص أن يلاحظ أن جدول الاعمال الجديد يؤكد مجددا على المبدأ الاساسي القائل بأن الدول الافريقية هي المسؤولة في المقام الاول عن تنميتها ، ويؤكد مجددا في نفس الوقت أن المجتمع الدولي عليه مسؤوليات تجعله يظل ملتزما بتقديم الدعم لها . ويجري الاعراب عن تطلعات الدول الافريقية في كل أجزاء جدول الاعمال الجديد . ومن نافلة القول أن تحقيق تلك التطلعات سيتطلب بذل جهود جبارة . ويعتقد وفد بلدي في نفس الوقت أن على المجتمع الدولي أن يقوم بحماس - انطلاقا من مبدأ المشاركة - بتقديم مساعدته القوية .

وكما لاحظت توا ، يبين جدول الاعمال الجديد بوضوح التزام الدول الافريقية بالنهوض بتنميتها . إلا أنه يعرب ، بشكل أكثر تحديدا ، عن التزامها بمواصلة برنامج الاصلاح وتحسين الادارة المحلية ؛ وتكثيف عملية تعميم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ؛ وتهيئة بيئة تجتذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية ؛ وتعزيز الموارد

البشرية وجهود التنمية ؛ وزيادة التشديد على موضوع البيئة والسكان ؛ ومتابعة أهداف سياسات التنمية الريفية ؛ والنهوض بالتعاون والتكامل في المجال الاقتصادي على الصعيد الاقليمي . وكل هذه الجهود هامة ولا بد من تشجيعها .

ويعتقد وفد بلدي أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم مساعدة قوية للبلدان الافريقية التي تسعى الى تحقيق تقدم في هذه المجالات ، ولذلك يسعده أن جدول الاعمال الجديد يعيد التأكيد على التزام المجتمع الدولي القوي بفعل ذلك . ويشير جدول الاعمال الجديد الى ضرورة تقديم المزيد من الدعم الى البلدان الافريقية التي تقوم بجهود تكيف هيكلي قوية في تمدّيها لمشاكل الديون في إطار استراتيجية الديون الدولية . ويؤكد تعهد المجتمع الدولي بمتابعة جهوده لتوفير موارد اضافية لافريقيا بغية استكمال الجهود والموارد المالية الداخلية . وعلاوة على ذلك فإنه يؤكد مجددا على أهمية التوصل الى اختتام مبكر وناجح لجولة أوروغواي ، وعلى ضرورة أن تؤخذ بعين الاعتبار أهمية صادرات السلع الاساسية لدول افريقية عديدة .

اننا نعرف جميعا مدى مشقة المفاوضات التي أجرتها اللجنة المخصصة . لذلك يأمل وفد بلدي بقوة في أن يصبح جدول الاعمال الجديد الذي أعدته اللجنة إطارا هاما يمكن من خلاله متابعة أهداف النمو والتنمية للبلدان الافريقية حتى القرن الحادي والعشرين . ونأمل أيضا في أن يواصل المجتمع الدولي ايلاء اهتمام خاص واعطاء أولوية عليا للجهود التي تبذلها المنطقة من أجل تحقيق التنمية المستمرة ، وأن يعمل كشريك في هذه العملية الحاسمة .

وأود أن أؤكد مجددا أن اليابان تعتزم مواصلة تقديم دعم قوي لافريقيا . ونظرا لان حكومة بلدي تؤمن بمواصلة بذل الجهود للنهوض بالحوار بين البلدان الافريقية والمجتمع الدولي . فقد اتخذت زمام المبادرة لعقد مؤتمر دولي حول التنمية الافريقية في عام ١٩٩٣ .

وفي الختام . أرجو أن أعرب باسم وفد بلدي عن خالص تقديرنا لرئيس اللجنة المخصصة السفير هوسليد ممثل النرويج ، ولسائر أعضاء المكتب ، الذين لولا جهودهم الدؤوبة ما كان بوسعنا احراز مثل هذا التقدم . اننا ممتنون لهم أشد الامتنان .

السيد جين يونفجيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن خالص شكري للامين العام على تقديمه لنا هذا التقرير المفصل والشامل الذي يعد دونما شك وثيقة مرجعية هامة لمناقشتنا اليوم حول الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

على مدى العام الماضي ، قامت البلدان والشعوب الافريقية بجهود جديدة تستهدف تنشيط اقتصاداتها الوطنية ، وخصوصا فيما يتعلق بتعزيز تعاونها وتكاملها في المجال الاقتصادي على الصعيد الاقليمي . إلا أنه نظرا لان البلدان الافريقية تعرضت لبيئة خارجية غير مؤاتية بتاتا ، وإن كان بعضها قد حقق قدرا من التنمية الاقتصادية - فإن الحالة الاقتصادية في افريقيا ككل لا تزال بحاجة الى تحسن حقيقي . ولا يمكن للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا إلّا أن تثير بالغ القلق للجميع .

ومنذ فترة قصيرة ، قامت اللجنة المخصصة الجامعة ، التي أنشأتها الجمعية العامة ، باجراء استعراضها وتقييمها النهائيين لما تم في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، وتوصلت الى اتفاق مبدئي بشأن جدول أعمال الامم المتحدة الجديد من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في التسعينات . ويعتبر هذا في رأينا حدثا هاما بالنسبة للتنمية الاقتصادية في افريقيا ودليلا على تعاطف المجتمع الدولي واهتمامه بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . ونحن نرحب بهذا الحدث .

إن العامل الاساسي في نجاح جدول الاعمال الجديد وتحقيق أهدافه بشكل فعّال يكمن في تلبية المجتمع الدولي لمتطلبات جدول الاعمال الجديد هذا ، واعتماده سياسات وتدابير صريحة ، وتعهده بالتزامات يفي بها في شتى المجالات الحيوية للتنمية في افريقيا .

وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات عن كيفية الوفاء بالالتزامات الواردة في جدول الاعمال الجديد .

أولا ، ينبغي أن تحظى الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا بالاولوية في الاهتمام على الصعيد الدولي . فالاقتصاد الافريقي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي ، وسيتأثر النمو الاقتصادي العالمي تأثيرا ضارا لو ظلت الحالة الاقتصادية في افريقيا في وضعها الحالي المثير للجزع .

ولقد طرأت في السنوات الاخيرة ، بعض التغيرات على الحالة الاقتصادية العالمية ؛ ويعاد الآن توجيه الموارد والمساعدة الانمائية ، وذلك الاتجاه يسبب قلقا للبلدان النامية ومن بينها البلدان الافريقية . وفي رأينا انه ينبغي للمجتمع الدولي ؛ مهما يكن مدى تقلب الحالة الدولية ، أن يجعل من الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا أحد بنود جدول أعماله ذات الاولوية . فلا ينبغي التغاضي عن مطالب البلدان الافريقية واحتياجاتها وفي الوقت نفسه ، يجب بذل جهود لتحاشي زيادة تهميش افريقيا .

ثانيا ، يجدر بالبلدان الافريقية أن تبذل هي الاخرى جهودها . وتؤكد تلك البلدان في الاعلان الصادر عن اجتماع رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في أديس ابابا وفي جدول أعمالها الجديد أن تنمية افريقيا هي مسؤولية الافريقيين في المقام الاول . والواقع أن الحكومات والشعوب الافريقية بذلت على امتداد السنين جهودا لا تعرف الكلل لتحقيق الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . ولقد تعهدت البلدان الافريقية في جدول الاعمال الجديد ، باجراء ما يلزم من الاصلاحات لتحسين الادارة الاقتصادية المحلية ، واستخدام الموارد المحلية بشكل فعّال ، والنهوض على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي بالتعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي ، وتعزيز مشاركة الشعوب في عملية التنمية ، وتدعيم التعاون فيما بين بلدان الجنوب . ومما لا شك فيه أن تلك التعهدات لها جميعا أهمية كبرى بالنسبة لتنمية افريقيا .

ثالثا ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يشترك في المسؤولية وأن يوطد تعاونه مع افريقيا ويدعم ما تبذله البلدان الافريقية من جهود . ولكفالة تنفيذ جدول الاعمال الجديد تنفيذا فعّالا ، لا بد أن يستمر المجتمع الدولي في السعي الى تحقيق نمو متواصل في افريقيا . ويلزم في هذا الصدد ، بوجه خاص ، اتخاذ تدابير لحل أزمة الديون في افريقيا ، وزيادة تدفق الموارد اليها ، وكفالة وصول المنتجات الافريقية بقدر أكبر الى أسواق البلدان المتقدمة ، ومساندة البلدان الافريقية في جهودها الرامية الى تحقيق التنويع الاقتصادي والتكامل الاقليمي .

وأخيرا ، ينبغي لمنظومة الامم المتحدة أن تضطلع بنصيبها في تنفيذ جدول الاعمال الجديد . ويجب على مختلف منظمات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تضع ، كل في ميدانها ، برامج محددة من أجل افريقيا ، تتسق وبنود جدول الاعمال آنف الذكر ، وأن تخصص موارد كافية لتنفيذ تلك البرامج . وينبغي لها أيضا أن تحاول توفير احصاءات وافية بالغرض وأن تكفل الاشراف والتفتيش بغية مساعدة المجتمع الدولي على تقييم التنفيذ تقييما فعّالا .

وبوصف الصين بلدا ناميا فقد تعاطفت دوما مع الشعوب الافريقية في ظروفها العصيبة . وعلى الرغم من أن الصين لم تنعم بعد بالرخاء ، فقد بذلنا أقصى ما في وسعنا لمساعدة افريقيا من خلال التعاون الاقتصادي والتقني ، وأحرزنا نتائج مرضية ، وكعهدنا دائما ، ستعزز الحكومة الصينية تعاونها الودي مع البلدان الافريقية في مختلف المجالات وستبذل جهود من جانبها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا .

السيد صمويلسون (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان الشمال الخمسة - أيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج والسويد .

ان الدعوة الى احلال الديمقراطية والمشاركة الشعبية تجتاح القارة الافريقية . ولقد شهدنا مؤخرا أول انتخابات تجرى في زامبيا منذ ٣٠ عاما . وليس هذا إلا مثلا واحدا من الامثلة العديدة على الانطلاقة صوب الديمقراطية في افريقيا ، التي لا تؤذن ببداية سياسية جديدة في افريقيا فحسب بل وأيضا بتوفر زخم جديد للاصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة .

ويعرض تقرير الامين العام عن الحالة الاقتصادية في افريقيا واستعراضه وتقييمه لبرنامج العمل صورة قارة ترزح تحت وطأة الانتكاسات الاقتصادية ، واضمحلال التدفقات الاستثمارية ، والجفاف والمرض والجوع . ومما يؤسف له أن افريقيا تعاني هنا من هذه الآفات . بيد انني لا أود الافاضة في أوجه الفشل وخيبة الامل . كما أنه ليس في نيتي أن أخص أحدا باللوم عما وقع من أخطاء . فقد قصر الكثيرون منا عن بلوغ الاهداف

المحددة وتلبية الاحتياجات الثابتة . وتبادل الاتهامات لن يقودنا الى شيء ، ولكن الدروس المستفادة من التجربة يمكن أن تساعدنا على المضي قدما . وينبغي أن ننظر الى محنة القارة باعتبارها تحديا وأن نتطلع الى المستقبل بأمل . فثمة دلائل على أن بعض أجزاء افريقيا وصلت الى نقطة تحول في المجالين السياسي والاقتصادي .

وقد يكون الاتجاه في سبيله الى التحول ، ولكن الفقر لا يزال يمثل لب المشكلة - الفقر من الناحية الاقتصادية والبيئية والتعليمية - ذلك أن لفظة "الفقر" وحدها تلخص جميع هموم افريقيا المعاصرة وتطلعاتها . فإن حطمت افريقيا دائرة الفقر المفرغة ، فإنها ستكسر بذلك شوكة الأزمة الاقتصادية وتزيل العديد من التهديدات المتمثلة في المشاكل المتعلقة بالبيئة والسكان . وغني عن البيان أن الأمر يستلزم وضع سياسات سكانية . ولذا تبدي بلدان الشمال انشغالا بمسألتي النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المترابطتين . وهناك الآن توافق متعاظم في الآراء بشأن ما يكتسبه الاستثمار في الموارد البشرية من أهمية سياسية واقتصادية ، فالشعوب هي هدف التنمية وهي أيضا مبدعتها . وفي هذا السياق نود أن نسترعي الانتباه بوجه خاص الى دور المرأة الافريقية في تنمية مجتمعاتها .

ان المعونة ليست في حد ذاتها حلا للمشاكل المتعلقة بالتنمية ، وهي تكون احيانا عنصرا لا غنى عنه للتسليس أو التيسير ولكنها لا يمكن أبدا أن تشكل المحرك الاساسي للتنمية والنمو .

وتتخذ بعض المساعدات شكل الاغاثة في حالات الكوارث ، وهذا النوع من المعونات ضروري بلا شك . ودور الامم المتحدة في توفير الاغاثة في حالة الكوارث دور حيوي ومن ثم ينبغي تشجيع وتيسير الجهود المبذولة حاليا لتعزيز هذا الدور . ولكن يجب ألا يغرب عن بالنا أن الاغاثة في حالات الكوارث لا يمكن أن تحل محل الجهود الانمائية طويلة المدى . وهناك صلة بين الاغاثة في حالة الكوارث والتعاون الانمائي طويل المدى - فهما يشكلان نقطتين في خط متصل وينبغي مراعاة ذلك عند تخطيط ورصد الاغاثة في حالة الكوارث . فهذه الاغاثة ينبغي أن تتدرج على هذا الخط المتصل حتى تغدو مساعدة عادية

في مجالات التعليم والرعاية الصحية والزراعة مما يتيح لمتلقيها أن يعيشوا حياة طبيعية ومنتجة .

ان التنمية تتحقق عن طريق التبادل التجاري بأكثر مما تتحقق عن طريق المعونة ؛ عن طريق الاستثمار وليس بسحب الاستثمار ؛ عن طريق الاسواق المفتوحة وليس الموانع والديون وافريقيا تحتاج الآن الى بيئة أكثر مؤاتاة لتحقيق النمو . وشركاء افريقيا يمكنهم التأثير في العوامل الخارجية وينبغي لهم أن يبذلوا أقصى ما في وسعهم في هذا السبيل . ولما كانت القرارات الخاصة بافريقيا تتخذ في محافل عديدة مختلفة ، فإن الأمر يقتضي بذل جهود متضافرة خارج القارة . ومن ثم يلزم انتهاج سياسة متسقة في الهيئات المختلفة إن أريد دفع عجلة النمو والتنمية في القارة الافريقية . وبلدان الشمال على استعداد للعمل في هذا السبيل .

ان عبء الديون الخارجية الثقيل الذي ينوء به كاهل بلدان افريقية عديدة يتطلب حلولا خاصة . ومن ثم فإن بلدان الشمال تحث بقوة جميع أعضاء نادي باريس على الاسهام اسهاما نشطا في العمل على التوصل في وقت مبكر الى اتفاق يوفر مزيدا من تخفيف عبء الديون عن أفقر البلدان . وفي هذا الصدد . ندعو الى تخفيف الديون عن أفقر البلدان وأشدها تأثر - على أساس دراسة حالة كل بلد منها على حدة - وذلك بنسب تصل الى ٨٠ في المائة ، على أن تلتزم تلك البلدان باجراءات التكيف والاصلاح الهيكلي .

وبالرغم من أننا لا ننظر إلى المعونة كدواء شاف لجميع العلل ، فإننا نسلّم بأنها ، في الظروف الحالية ، عامل هام من أجل التغيير ، إن أُحسِنَ توجيهها . ولكن للاسف لا تتوفر لغالبية البلدان الافريقية رؤوس أموال أخرى يعتدّ بها . وهنا أيضا تظل بلدان الشمال على استعداد لمواصلة جهودها . إننا نقدم لافريقيا معونة كبيرة . وقد زادت حتى وصلت إلى حوالي ثلثيّ انفاقنا على البرامج الثنائية . وبلدان الشمال كمجموعة هي من بين البلدان التي حققت الرقم المستهدف للتعاون الانمائي ، أي ٧,٠ في المائة ، وقد تجاوز بعضنا هذا الرقم إلى حد كبير .

ونحن نقدم معونتنا على أساس طويل الامد وهي تتسم تقليديا بحساسية شركائنا في التنمية . وفي نيتنا أن نبقي الامور في هذا الاتجاه . واسمحوا لي أن أؤكد لاصدقائنا الافارقة بأن التزامنا إزاء افريقيا مازال ثابتا حتى مع ظهور الاحتياجات الجديدة في أوروبا .

ولا تقتصر الموارد الخارجية المقدمة لافريقيا على المعونة من الحكومات إلى الحكومات . فهناك المؤسسات المتعددة الاطراف ، وخاصة بنوك التنمية ، والقطاع الخاص ، والمنظمات غير الحكومية ، وكلها لها أهمية حيوية أيضا . ولكن ينبغي أن يكون اللاعبون على بيّنة بأدوارهم المختلفة والمكملة بعضها لبعض . إن ما نقصده هنا هو العمل كفريق متكامل .

والحكومات الافريقية مسؤولة عن رفاه جميع مواطنيها وكذلك عن التنمية الاقتصادية لبلدانها . ومسؤولية اتخاذ القرارات السياسية بما يترتب عليها من آثار بالنسبة للمستقبل تقع رأسا على عاتق قيادة كل بلد . ولا تكون للمساعدة الخارجية إلاّ قيمة محدودة ما لم يقابلها إحداث تغييرات مماثلة على المسرح الافريقي المحلي .

وتنشغل غالبية البلدان الافريقية التي تواجه أزمات اقتصادية بتنفيذ برامج للتكييف الهيكلي . وقد تكون هذه البرامج مؤلمة ، ولكنها ضرورية لتحقيق التنمية القابلة للإدامة . وينبغي بذل جهود أقوى لتحرير الاقتصادات ، وفتح الطريق أمام التجارة الحرة ، وإلغاء إعانات الدعم العام غير المنصبّة بجلاء على أفقر قطاعات السكان ، وتشجيع تنمية قطاع خاص مزدهر .

إن الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية من أجل التكيف تستحق منا الدعم . ويتمثل دورنا في ضمان حصول برامج التكيف الهيكلي على التمويل المناسب حتى يمكن الاستمرار في عملية الاصلاح وتعزيزها . وثمة أداة أساسية لدعم البلدان الافريقية التي تضطلع ببرامج التكيف هي برنامج المساعدة الخاص التابع للبنك الدولي . وهذا البرنامج الذي تسهم فيه بنشاط جميع بلدان الشمال مازال يمثل مشاركة ناجحة توفر المساعدة السريعة الوصول للبلدان التي تضطلع ببرامج للتكييف من بين أفقر البلدان وأكثرها معاناة من عبء الديون . وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية زاد تدفق الموارد إلى هذه البلدان زيادة فعلية ويرجع ذلك جزئيا إلى تطبيق هذا البرنامج .

وفي معظم أجزاء افريقيا تعوق مجموعة كبيرة من الحواجز البيروقراطية والروتينية حركة التجارة والاستثمارات . وفي رأينا أنه مازال هناك الكثير الذي يتعين القيام به حتى يصبح في الامكان تدفق السلع تدفقا حرا سواء داخل افريقيا نفسها أو من وإلى هذه القارة . والحاجة ماسة إلى تحسين الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة إذا أريد للبلدان الافريقية أن تكون لها تجارة خارجية . وتحث بلدان الشمال جميع المشاركين على بذل جهود حقيقية لإنجاح جولة أوروغواي .

إن الانتاج المحلي في افريقيا لم يحصل على فرصة كافية لكي يتطور . ولابد من بذل جهود في منطقة افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى للارتقاء بقطاع الزراعة العائلي من مستوى الكفاف إلى مستوى الانتاج للسوق الحرة . وينبغي أن تركز السياسات الاقتصادية المحلية تركيزا أشد على احتياجات الغالبية الريفية من السكان . ولابد من عكس الاتجاهات السابقة التي كانت تحابي القطاع الحضري عن طريق التسعير وأسعار الصرف ، وهو ما يحدث اليوم فعلا في كثير من البلدان الافريقية .

إلاّ أنه بالنسبة لسكان أي بلد ، ينبغي تلبية متطلبات أخرى إلى جانب المتطلبات المادية . إن عقد التسعينات قد يدخل التاريخ بوصفه عقدا للديمقراطية . وتدرك بلدان الشمال أن الديمقراطية لا يمكن فرضها من أعلى أو من الخارج . بل ينبغي أن تنمو من أسفل ومن الداخل . إن جذورها تمتد في عمق الواقع الذي يواجهه المواطن

العادي في حياته اليومية . وقد اتُخذت خطوات شجاعة فعلا في كثير من أنحاء افريقيا لتوسيع مجال الديمقراطية ولحماية حقوق الانسان . ومن الضروري مواصلة هذه العملية . ودول الشمال على استعداد للمساعدة بتقديم المعونة للمؤسسات الديمقراطية في أمور مثل إجراء العمليات الانتخابية وتوفير وسائط الاعلام المستقلة ، بما فيها الصحافة ، والجهاز القضائي النزيه .

غير أننا ندرك أن الديمقراطية لها جوانب متعددة . إنها مفهوم عقلي ولكنها تشكل التزاما أخلاقيا كذلك . وهي عملية تنطوي على تعميق لقيّم المجتمع أكثر مما تنطوي على أي شيء آخر . ولهذا ينبغي أن تظل في حد ذاتها شاغلا دائما ، ولا يمكن الاستهانة بها واعتبارها مسألة بسيطة جامدة تقاس بالمعايير الرسمية وحدها . غير أن الديمقراطية تشمل التعددية والمشاركة الحقة . ونستطيع ، بل يجب أن نتقاسم الخبرة في هذا المسعى المشترك .

ويعني الحكم الصالح المسؤولية عن كيفية تخصيص الموارد في الميزانية . وكثير من البلدان لديها ميزانيات دفاعية في الوقت الراهن تتجاوز احتياجات الأمن الحالية . ويبلغ إجمالي الانفاق العسكري العالمي ٤,٥ في المائة من إجمالي الناتج القومي . وتشير التقديرات إلى أن التخفيض الشامل لهذا المتوسط إذا أضيف إليه خفض بنسبة ٣٠ في المائة من إنفاق البلدان الصناعية من شأنه أن يوفر مبالغ تزيد في مجموعها عن ضعف حجم المعونة العالمية كلها . وعلينا ، كمانحين ، أن نستخلص النتائج الواضحة . وفي مقدورنا أن نحول بعضا من سيوفنا إلى محاريث لاستخدامها في افريقيا وفي غيرها من الأماكن ؛ وعلينا أن نعيد التفكير في دورنا كمصدّرين للسلاح . وحتى التخفيضات المتواضعة نسبيا في مقدورها توفير مبالغ كبيرة يمكن استخدامها في افريقيا ، في القطاعات الاجتماعية على سبيل المثال .

ونود أيضا أن نؤكد على أن الحكم الصالح يعني محاربة الفساد في جميع المجتمعات . فالفساد يقوض دعائم الديمقراطية ويشوه الاقتصاد ويحيد بالموارد الشحيحة عن أغراض التنمية . إن الفساد سرطان يستشري في جسد السياسة . فلنوحد جهودنا من أجل مكافحته .

ولدى افريقيا منظمات جماهيرية قوية وقابلة للبقاء . وعلى اثر تطبيق التعددية يمكن لهذه المنظمات أن تحفز الحكومات على توخي التنمية لصالح الشعوب . وأود بشكل خاص أن أبرز أهمية هذه المنظمات غير الحكومية عن طريق العمل المتفاني الطويل الأمد . وترحب حكومات دول الشمال بتزايد الاعتراف بدور المنظمات غير الحكومية في تشجيع التنمية التي تستند إلى قاعدة جماهيرية .

وينبغي أن يقوم التعليم بدور رئيسي في تنمية افريقيا . ويعتبر التعليم من بين الحلول الاساسية لطائفة من المشكلات تتراوح بين الاخطار البيئية والمشاكل السكانية ، والمخاطر الصحية (بما في ذلك داء الإيدز) ، وكل منها ينبغي مواجهته بشدة . وفي مجال التعليم ينبغي أن نبرز موضوع تعليم الفتيات والنساء لما يمثله من أهمية خاصة في ضوء التحديات المختلفة التي أوضحتها لتوي .

وكل هذه العناصر من عناصر العمل الخارجي والداخلي هي خطوات لابد أن نخطوها سويا .

إن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا قد أتاحا آخر فرصة لتجديد التزام المجتمع الدولي بدعم جهود افريقيا الرامية إلى تحقيق النمو والتنمية الاجتماعيين والاقتصاديين القابلين للإدامة الذاتية . وبالرغم من أن البرنامج لم يصبح محورا للسياسات الاقتصادية أو لتعبئة الموارد فقد سلط الضوء على كون الاسباب التي أدت إلى اعتماده في ١٩٨٦ ما زالت قائمة . ولذا فإن مما يتسم بأهمية حاسمة أن يحقق جدول أعمال الامم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات ، النتائج المرجوة .

وقد نشأ عدد من المحافل والتجمعات الاخرى الرامية إلى تشجيع هذه التغيرات ليواكب الجهود اللازمة التي تبذلها الامم المتحدة . وبعض هذه المحافل والتجمعات يستحق التنويه بصورة خاصة . فالتحالف العالمي لنصرة افريقيا ، وهو جهد مشترك بين بلدان نامية وبلدان متقدمة يحظى بدعم من منظمات دولية ، قد بدأ يمارس نشاطه . كما قامت منظمة الوحدة الافريقية ، في مؤتمر قمتها الذي عقدته في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، بالتركيز أكثر مما فعلت في الماضي على قضية حقوق الانسان والتعددية في افريقيا . ثم تلقت هذه المنظمة مقترحات من قمة كمبالا التي عقدها المحفل القيادي الافريقي بشأن عملية تحقيق مستويات أعلى من الامن والاستقرار والتنمية والتعاون بين الامم الافريقية . كما تعكف منظمات اقليمية ، مثل المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ومؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ، على تقييم نطاق اختصاصاتها وأدوارها حتى تتمكن من تقديم إسهامات قيّمة تساعد على تحسين التعاون وأحوال التنمية في افريقيا . وجميع هذه الجهود تزود الامم المتحدة بأنشطة يدعم بعضها بعضا .

إن البند الذي نناقشه اليوم في جدول أعمالنا إنما ينصبّ على العلاقة بين الشمال والجنوب وإن كان قد صيغ بعبارات أكثر تحديدا . والدرس الذي يلقننا إياه التاريخ ، ولاسيما التاريخ المعاصر ، هو أن تعرُّض بعض إخواننا البشر للمعاناة أو القهر أو الحرمان ينطوي على آثار تطولنا جميعا .

والامر يتعلق هنا بقيم أخلاقية عالمية راسخة وليس بمجرد حقائق اقتصادية . وأي نظام اجتماعي يرتكز ارتكازا دائما على احتكار القلة للقوة والثراء إنما هو نظام مقضي عليه بالفشل . وهذا هو الداعي الاساسي لتوثيق عرى التعاون بين الشمال والجنوب لإجراء اصلاحات في افريقيا ذاتها . وهنا أيضا تكمن دواعي الاستعجال . إن أمامنا تحديا ذا ثلاثة جوانب ، فهو تحد اقتصادي وسياسي وأخلاقي . والهوة الفاصلة بين الشمال والجنوب هي بين مسائل عصرنا الباقية بلا حسم ، من أشدها إلحاحا وقابلية للتفجر . وتلك الفجوة إما أن نسدها معا وإما أن تبتلعنا جميعا .

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على الاهمية الحاسمة للامم المتحدة بوصفها المحفل الوحيد لإجراء مناقشات سياسية بين أنداد متساويين . وليس هناك محفل آخر - أيا كانت أهميته وفعاليته - يمكن أن يحل محل الامم المتحدة في هذا الصدد . ولذا ينبغي لنا أن نسعى سعيا نشيطا إلى تكميل المبادرات القائمة في دوائر أخرى ، وذلك بمناقشة تقارير الامم المتحدة ذات الصلة مثل التقرير المعروض علينا الآن ، وبتبادل الآراء بشأن ما يجب القيام به . غير أن ذلك ليس كافيا . فالمداولات التي نجريها هنا يجب أن يتلوها عمل نقوم به جميعا في إطار شتى الهيئات المنفذة ، الشنائية وغير الشنائية ، المسؤولة عن اتخاذ اجراءات ملموسة . فالفد هو مسؤوليتنا المشتركة .

السيد صومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اسمحوا لي سيدي أن أهنئكم وأهنئ نفسي على هذه المصادفة السارة التي جعلتكم ، وأنتم صديق تنتمون إلى منطقتنا ، تترأسون مناقشاتنا في هذه اللحظة .

وأود أن أعرب في بداية كلمتي عن عرفاني للسفير هوسليد على العمل العظيم الذي اضطلع به بشأن هذا البند وعلى التوجيه الواضح الذي قدمه اليوم في بيانه الاستهلالي . كما أهنئ أعضاء المكتب الذين عمل معهم في تعاون وثيق ، والذين يوجد بعضهم معنا في هذه القاعة .

إننا نشارك في هذه المناقشة بشأن الحالة في افريقيا باهتمام بالغ وبروح من التضامن والتعاون . إننا نؤمن بمستقبل افريقيا وبمصيرها لان بها شعوبا قديرة ولانها تتمتع بأراض شاسعة ولانها تملك موارد طبيعية وفيرة ومتنوعة .

وتلك العناصر القيمة تزيد من الاهمية التي تتمتع بها افريقيا على الساحة العالمية اليوم والتي ستتمتع بها افريقيا غدا بحكم ما تنطوي عليه من إمكانات . إن احداثا سياسية واجتماعية واقتصادية هامة تقع في افريقيا ، ولا يسعنا أن ننظر إلى هذه الاحداث بغير اكتراث ، فهي احداث تتطلب من المجتمع الدولي التزاما بمواجهة الابعاد الهائلة للازمة التي نلمح بعض جوانبها .

إن البلدان الافريقية منخرطة بشكل عام في عملية تحول سياسي وتكيف اقتصادي بالغة الاهمية تستهدف تحسين ظروف معيشة السكان الذين مازال ٥٢ في المائة منهم يعيشون على الكفاف ويقاسون من الفقر المدقع . ويؤثر اتساع نطاق ذلك الفقر علينا جميعا . إننا نؤمن في شيلي بالمبدأ القاضي بوجوب أن يتحمل الاثرياء مسؤوليتهم تجاه الفقراء . وينبغي أن ينطبق هذا المبدأ على الصعيدين المحلي والدولي سواء بسواء .

إن تنامي عملية تغيير المؤسسات السياسية الافريقية يتيح للسكان أن يشاركوا بقدر أكبر في تقرير مصيرهم . إن نطاق الحرية والانفتاح يتسعان بالرغم من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الدلالة السلبية للغاية . وهذا أمر لا يصح أن نفعله .

كما تنفذ في الوقت نفسه عملية تكيف اقتصادي تستهدف التخفيف من حالة شهدت انخفاضا في متوسط الناتج المحلي بمقدار ٢٠ في المائة خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٧ . وإلى جانب هذا زادت الديون الخارجية لافريقيا حتى وصلت إلى ٢٨٠ بليون دولار ، وهذا مبلغ يزيد على ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لافريقيا وعلى ٢٥٠ في المائة من مجموع صادراتها .

والنتيجة العملية الملموسة لهذه الحالة هي تدهور الهياكل الاساسية وتعطل وسائط الاتصال ، وتزايد البطالة ، وتردي الصحة العامة . وكل هذا يعني أن ملايين من البشر يعيشون في ظروف تجعل من المستحيل عليهم من الناحية العملية أن يشبعوا حاجاتهم الاساسية . وهذا أمر لا يصح أن نغفل عنه كذلك .

إن أسباب تلك الحالة موثقة توثيقا جيدا وهي تجمع من حيث آثارها المدمرة بين عوامل داخلية وخارجية تتضمن سياسات اقتصادية لم تكن دائما مناسبة ، وجفافا مستمرا ، وعدم استقرار الاقتصاد العالمي وضعف المساعدة الانمائية . وهناك توافق آراء واضح على أن امكانيات النمو الطويل الأجل في افريقيا تحددها بلا مناص الحالة الاقتصادية العالمية .

إن تضافر هذه العوامل أفضى بمنظمتنا إلى اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، وهو البرنامج الذي نجري تقييما له هذا العام .

إن تقرير الأمين العام واضح تماما فيما يتعلق بنتائج برنامج العمل . ومن الضروري استرعاء الانتباه إلى جانبين من جوانبه قد يلخصان الحالة في مجموعها .

فمن ناحية بدأت الدول الافريقية في العمل على نحو فعال لتوليد مواردها الخاصة بها من أجل تمويل أولويات البرنامج ، لكنها لم تتمكن من تحقيق هذا الهدف نظرا لتردي الاسعار في السوق العالمية . فخلال الفترة التي غطاها برنامج العمل ، انخفضت حصائل صادرات البلدان الافريقية باكثر من ٥٠ بليون دولار ، وخلال الفترة ذاتها لم يقصر صافي تدفقات الموارد المالية عن تحقيق الاهداف المرجوة فحسب بل انه هبط بما يزيد على بليون دولار في الفترة ما بين ١٩٨٦ و ١٩٩٠ .

وفي هذه الحالة الواضحة تماما ، يخلص الأمين العام إلى أن :

"مشاكل افريقيا فيما يتعلق بالديون والسلع الاساسية لم تعالج بما فيه الكفاية ، فنتج عن ذلك أن افريقيا أصبحت أكثر مديونية بحلول نهاية فترة البرنامج مما كانت عليه في أولها ، وأصبحت تكسب دخلا متضائلا من مقدار متزايد من صادرات السلع الاساسية" . (A/46/324 ، الفقرة ١٩)

لذا نوافق على توصيات اللجنة المخصصة الجامعة المعنية باستعراض وتقييم برنامج الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

وفي الوقت ذاته ، لابد من تكرار الاشارة إلى أن عمليات التكيف الاقتصادي في مناطق التصنيع الناشئ تتطلب مزيدا من الوقت لكي تؤتي ثمارها . وبالتالي ، يكون مما لا شك فيه أن افريقيا تواجه حالة طوارئ ، لكنها أيضا تمر بعملية تحول اقتصادي متزايد تختلف فيه متطلبات الدعم عن تلك الموجهة حصرا إلى حالات الطوارئ . ولابد من النظر مرة أخرى في الابعاد الاجتماعية للتكيف في افريقيا ، حتى يتسنى إجراء التكيف مع إيلاء الاعتبار اللازم لاثر السياسات على المجموعات الاضعف من السكان .

وفي رأينا ، أن المجتمع الدولي عليه التزام بمساعدة البلدان الافريقية في جهودها الرامية إلى انتهاج سياسة نمو اقتصادي تتسم بالعدالة الاجتماعية وتربط الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية الكلية ربطا مباشرا بقدرة كل أسرة على حدة وبما هو متاح لها من الفرص .

كل هذا يتطلب تفهما واضحا لآثار التكيف على أكثر قطاعات السكان فقرا . وتبين العمليات التي التزمت بها البلدان الافريقية أن السلطات تتفهم هذه الآثار ، لكن جهودها تحدها ظروف الاقتصاد الدولي . لذا من الضروري أن نتفق على مجموعة من المبادئ التوجيهية للمستقبل تتسم أساسا بمجموعة واضحة من الالتزامات المناظرة من جانب المجتمع الدولي لإجراء التكيف الهيكلي في ظروف تسودها العدالة الاجتماعية ، وهو تكيف تقوم به البلدان الافريقية بتصميم لا يتناسب إلاّ مع ضخامة المشاكل التي يتعين حلها .

وبصفة خاصة ، نرى أن الاولوية في المعالجة في مجالات مثل إلغاء الديون الثنائية الرسمية وتخفيض مبالغ الدين للمؤسسات المالية الدولية ، يجب أن يعطى للبلدان الـ ٤٢ التي تعتبر أقل البلدان نموا نسبيا .

وبالنسبة للتجارة وخاصة في جولة أوروغواي للاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) يجب توفير ضمانات للبلدان الافريقية فيما يتصل بمجموعة من التسهيلات بشأن الوصول إلى الاسواق ، بما في ذلك التامينات ، بغية توسيع فرصها التجارية . ولابد أيضا من توفير التمويل المضمون القصير الاجل والمتوسط الاجل للتنمية الافريقية بوصفه شكلا من أشكال الدعم لعملية الاصلاح وتشجيع القطاع الخاص الوطني .

أما من ناحية المساعدة ، فلابد أن تكون افريقيا هي القارة التي تتركز فيها المعونة بغية إكمال الجهود التي يبذلها كل بلد على حدة في عمليات النمو الموجهة أساسا صوب تخفيف حدة الفقر بل والقضاء عليه ، بوصف ذلك هدفا جوهريا من أهداف السياسات الاقتصادية .

وثمة هدف آخر لم تغفله السلطات الافريقية هو دمج المؤشرات الاجتماعية في تحليل السياسات الاقتصادية الكلية كوسيلة لبلوغ الاهداف المتوسطة الأجل والطويلة الأجل التي تحددها هذه السياسات . وينبغي للمجتمع الدولي أن يستخدم نفس المنظور في تناول مشكلة حالة افريقيا الاقتصادية والاجتماعية المعقدة . وإلاّ فإن أية تغيرات سياسية هامة ستتعرض لخطر التقويض من جرّاء عدم الاستقرار الاجتماعي الخطير .

وفي محافل الامم المتحدة الاخرى ، مابرحت شيلي تؤكد على أن أمن الشمال لن يتحقق دون وجود أمن في الجنوب . ونستطيع اليوم أن نقول هنا دون تردد إنه لا يمكن وجود أمن في العالم دون تحقيق الأمن في افريقيا . فتاريخ افريقيا سيسهم إسهاما حاسما في كتابة التاريخ المعاصر .

وفي هذا السياق العام تود شيلي - بالرغم من أن هذا قد لا يكون موضوعا ملائما لهذه المناقشة - أن تعلن تأييدها التام لتطلّع القارة الافريقية إلى أن يكون الامين العام القادم للامم المتحدة من تلك المنطقة . فهذا الاختيار ستكون له دلالة رمزية . وهو تطلّع مشروع نظرا لان القارة الافريقية بها العديد من المرشحين البارزين .

إن شيلي لم تأت إلى هنا كبلد مانح . ولا أستطيع من هذه المنصة أن أردد أي أرقام تبين التعاون مع برامج التنمية الافريقية . فأنا هنا لاسباب أخرى . إن السبب في وجودي هنا هو التضامن وقناعة شيلي السياسية - بوصفها بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية - بضرورة اهتمام كل من منطقتينا بالاخرى والإعراب عن الحساسية لمشاكلنا المتبادلة . وسنبذل قصارى جهدنا لمساندة وتشجيع حل المشاكل الافريقية سواء هنا في الامم المتحدة ، أو في العلاقة الثنائية بين منطقتينا .

لكن كما نعلم جميعا ، إن المسؤولية الرئيسية عن مستقبلنا تقع أساسا على عاتقنا نحن . وبناء على ذلك ، أود أن أختتم كلمتي بالاقتباس من مؤرخ افريقي مشهور في القرن الخامس عشر ، أعلن في مؤلفه المعروف باسم "المقدمات" أن الشعوب العظيمة تعاني من نكسات تخرج منها منتصرة بفضل عظمتها . وليس لديّ أدنى شك في أن عظمة افريقيا ستكون على مستوى التحديات التي تواجهها .

السيد ويلينسكي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن استمرار المحنة الاقتصادية في افريقيا مصدر قلق وأسف عميقين لاستراليا . وستظل هذه المحنة من أضخم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في العقد المقبل .

ومنذ أن بدأ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في عام ١٩٨٦ ، ومستويات المعيشة في افريقيا مستمرة في التدهور . وبسبب عوامل خارجية وداخلية ، كان اجمالي الاداء الاقتصادي خلال فترة برنامج عمل الأمم المتحدة غير مرضٍ إلى حد بعيد . ونتيجة لذلك ، هبط الناتج المحلي الاجمالي للفرد بمتوسط ٠,٧ في المائة في السنة ، وكان أكثر انخفاضا في نهاية فترة البرنامج مما كان عليه في بدايته . وأصاب الركود المدخرات المحلية الاجمالية ، وظل اجمالي الاستثمارات المحلية ، بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ، في مستويات منخفضة - بل تدهور بالفعل . لكن ينبغي أن نسلّم أيضا بتحقق بعض النجاحات وبأن الفضل في ذلك يرجع إلى حد بعيد إلى الجهود المستمرة التي بذلتها الحكومات والشعوب الافريقية منذ البدء في برنامج العمل ، وبانه لولا هذا البرنامج لكانت المصاعب المواجهة أسوأ من ذلك بكثير .

والآن ينبغي للمجتمع الدولي والدول الافريقية ، كل على حدة ، النظر في ما يقتضي الحال انجازه في العقد المقبل لوضع افريقيا فعلا على طريق النمو والتنمية المطردين . وسيتوقف هذا على عدد من العوامل ، منها الزيادة في الانتاجية الزراعية والأمن الغذائي ، وتنمية الموارد البشرية ، وتخفيف عبء الديون ، واستمرار التركيز على تحسين البيئة السياسية المحلية . ويعد تحسين القدرة على التنافس التجاري في افريقيا أمرا حيويا بالنسبة لتنميتها الاقتصادية . فافريقيا أكثر اعتمادا على السلع الاساسية التصديرية من أي منطقة أخرى ، ونجاح قطاع السلع الاساسية فيها يتسم بأهمية قصوى بالنسبة لنموها الاقتصادي .

وتقر استراليا بالدور الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع الدولي في إزالة العوائق التي تعترض سبيل الصادرات الافريقية . وهذه العوائق هامة ، وتشكل في

مجموعها مشبطا رئيسيا لتنفيذ الاصلاح الاقتصادي والتنويع . وفي هذا الصدد ، يعدّ تحرير التجارة ، بما في ذلك اختتام جولة أوروغواي على نحو مرض ، أمرا حيويا بالنسبة للتنمية في افريقيا . وخير مساعدة يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد بها عملية التنمية في افريقيا هي العمل على تهيئة بيئة اقتصادية وتجارية دولية مستقرة ماليا ومؤاتية للنمو المطرد في الانتاج والتجارة . ومن منظور استراليا ، فإن هذه هي الوسيلة الاكثر فعالية من بين الوسائل التي يمكن بها للدول الصناعية ، لاسيما استراليا ، مساعدة البلدان النامية في افريقيا على زيادة ايراداتها التصديرية ، والتصدي للفقر المتزايد فيها ، وهبوط الناتج المحلي الاجمالي ، وهي أمور تتفاقم نتيجة زيادة المديونية .

وعلى الرغم من أنه مازال هناك الكثير مما يستطيع المجتمع الدولي عمله ، بل ما ينبغي عليه أن يعمله للنهوض بالانتعاش الاقتصادي والتنمية الافريقية في افريقيا ، فإن البلدان المعنية هي في نهاية المطاف المسؤولة في المقام الاول عن وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية الملائمة ، بما في ذلك السياسات المتصلة بالتكيف الهيكلي ، وهي مسؤولة أيضا عن تشجيع المساعدات المباشرة الخارجية والمحلية . ونحن نرحب بالاعتراف المتوازن بهذه النقاط في تقرير المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل .

ويشهد على تحسّن المناخ الذي جرت فيه مناقشة مسائل الديون ، أن القرار المتعلق بالديون الذي جرى التفاوض بشأنه مؤخرا في دورة مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، قد ركز بصفة خاصة على السياسات الوطنية السليمة ، وعلى النظام التجاري المفتوح على الصعيد المتعدد الاطراف . وبالمثل ، فقد تم الاعتراف صراحة في الاجتماعات السنوية التي يعقدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في بانكوك في منتصف شهر تشرين الاول/اكتوبر من كل عام ، بالادوار الواقعة على البلدان المتقدمة النمو وعلى البلدان النامية في إزالة موانع التنمية . واعتُرف أيضا بالصلة القائمة بين التجارة والتنمية ، وبالضرورة الملحّة للاختتام المبكر والناجح لدورة أوروغواي بغية تذليل العقبات التي تعترض سبيل التجارة ، وتهيئة بيئة تجارية مستقرة يمكن التنبؤ بها .

وتعرب استراليا عن قلقها بشأن مستويات الديون الثقيلة في العديد من البلدان النامية ، وهي على وإلمام تام بالتكلفة البشرية التي تفرضها مثل هذه المديونية . وتدعم استراليا الجهود الرامية الى تخفيف مشاكل الديون في البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء والمثقلة بأعباء الديون الباهظة . ويلزم أن تحقق تلك الجهود ما هو أكثر مما تحقق بكثير ، إلاّ أن اتجاه التغيير قد تحددت معالمه بجلاء . واستراليا ملتزمة بالمساعدة على استعادة الاداء والنمو الاقتصاديين وتحسينهما في افريقيا . ونحن الآن نبذل قصارى جهودنا لتحسين البيئة الدولية ، ومساعدة البلدان النامية على التغلب على مشكلة الديون ، وتيسير عملية التكيف الهيكلي الصعبة . وقد شجعنا البلدان الصناعية على اغتنام كل فرصة لتعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف ، والسماح للبلدان النامية بقدر أكبر من الوصول الى الاسواق الدولية .

وعلاوة على عملها بنشاط من أجل تهيئة بيئة اقتصادية مؤاتية ، ساهمت استراليا أيضا بقوة في الجهود الانمائية الافريقية من خلال برنامج مساعدتها الانمائية . ويتجلى اهتمامنا برؤية افريقيا قوية بأشكال أخرى ، مثال ذلك اهتمامنا المستمر بالتقدم في المسائل الانسانية وقضايا حقوق الانسان ، وعملنا بنشاط لتفكيك الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، ونحن نتأهب الآن لحقبة من النمو العادل والتنمية المنصفة في الجنوب الافريقي بعد انقضاء الفصل العنصري .

وكمجتمع عالمي ، يتعين علينا أن نواصل البناء على العمل الفعّال الذي يجرى الآن بالفعل ، وعلى مستويات الاتفاق التي تم التوصل اليها في معالجة الاحتياجات الحرجة لافريقيا . وستظل استراليا تدعم جهود حكومات وشعوب افريقيا للتصدي للتحديات الصعبة التي مازالت تواجهها .

السيد يانكوفيتش (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني إذ أتكلم أمام الجمعية العامة للمرة الاولى ، أود أن أقدم الى السيد الشهابي وأعضاء المكتب الآخرين أطيب أمنياتنا بالنجاح الكامل في مهمتهم الجسيمة .

وفي معرض المناقشة التي تجري هذا الصباح ، نلاحظ أن افريقيا ـ كقارة وكيان سياسي ـ تكاد تختفي من العناوين الرئيسية لوسائط الإعلام الدولية . بل أن التقارير المتواترة عن كوارث الجفاف والاضطرابات السياسية تجتذب على ما يبدو قدرا ضئيلا من الاهتمام ، وقد أصبحت مجرد تقارير روتينية في أغلب الاحوال . وبذلك نجد أن التدهور الشديد في الحالة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ، وما يترتب عليه من آثار مدمرة في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية ، أمر يتباين على نحو صارخ مع ما لابد وأن نعتبره هبوطا في الاهتمام العام والسياسي بمصير تلك القارة الهامة .

ولقد أوضح الامين العام للامم المتحدة في تقريره عن برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، أن نتيجة ذلك البرنامج كانت في الواقع غير مرضية . ووفقا لما قاله الامين العام ، كان السبب الرئيسي في ذلك هو البيئة الخارجية غير المؤاتية التي انعكست في الهبوط الكبير في أسعار الصادرات وانخفاض حصائلها ، في حين استمرت أسعار الواردات في الارتفاع .

ولئن كانت القوة الشرائية للصادرات في أنحاء أخرى من العالم النامي - في أمريكا اللاتينية وآسيا - قد شهدت تحسنا طفيفا في العقد الأخير ، فإنها انخفضت في افريقيا بنسبة تزيد على ٤٠ في المائة . وتدهورت أيضا معدلات التبادل التجاري في افريقيا على نحو يفوق تدهورها في المناطق الأخرى بالعالم الثالث . وخلال مدة برنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، لم تبلغ هذه المعدلات سوى ٦٤ في المائة من معدلات ١٩٨٠ ، وهذا يرجع أساسا لتناقص أسعار السلع الأساسية . وخلال الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠ ، انخفض دخل الفرد بمعدل ٠,٧ في المائة سنويا ، وهو ما يعزى الى أن معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ قرابة ٢,٣ في المائة سنويا ، لم يكن على مستوى النمو السكاني الذي بلغ أكثر من ٣ في المائة سنويا . وعلى حين شهد معدل النمو السكاني انخفاضا مستمرا في أمريكا اللاتينية ، منذ ١٩٦٠ ، وفي آسيا منذ عام ١٩٧٠ ، فإنه مازال يتزايد في افريقيا حيث بلغ ٣,٢ في المائة في ١٩٩٠ .

وخلال العقد الأخير زادت أعباء الديون الخارجية للبلدان الافريقية الى أكثر من الضعف ، بل انها وصلت ، فيما يتعلق بالمنطقة جنوبي الصحراء الى ثلاثة أمثال . وقد بلغت الآن ١٠٩ في المائة من مجموع الناتج الوطني الإجمالي الافريقي . وخلال السنوات الخمس الماضية وحدها ، أنفقت الدول الافريقية ما يصل في المتوسط الى أكثر من ٣٠ في المائة من حصائل صادراتها لتسوية ديونها الخارجية . وحيث أن ٧٠ في المائة من الديون الأجنبية الافريقية هي ديون مستحقة لدائنين حكوميين - من الممكن العمل على التوصل الى حل إذا توفرت الإرادة السياسية لدى الهيئات الإدارية للمؤسسات المالية الدولية ولدى حكومات البلدان الدائنة ؟ بيد أنني أرى أن تحويل الديون لن يكون كافيا ، وأنه قد يكون من الضروري وضع برنامج لتخفيض الديون تخفيضا كبيرا أو إلغائها بالكامل .

وهكذا ، نرى أن تدهور معدلات التبادل التجاري والقوة الشرائية ، وزيادة الديون الخارجية ، وتناقص تدفقات رأس المال الحقيقية قد جرت افريقيا الى حلقة مفرغة . وفي إطار هذه البيئة الاقتصادية غير المؤاتية ، من المحتم أن تؤدي كل

الجهود الرامية الى تحقيق التكيف الهيكلي الى المزيد من التدهور في الحالة الاجتماعية للسكان .

وقد انخفض متوسط الاجور في افريقيا بمعدل ٣٠ في المائة خلال الثمانينات - بل إنه انخفض في القطاع العام بمعدل ٥٠ في المائة . وسجل معدل البطالة زيادة قدرها ١٠ في المائة سنويا خلال الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠ . وفي ١٩٨٥ كان ٢٥ في المائة من الاطفال دون سن السادسة يعانون من نقص حاد في المواد البروتينية ، وفي ١٩٨٩ وصل هذا الرقم بالفعل الى ٤٠ في المائة - وهذه القائمة لم تستكمل بعد .

وهذه الحقيقة تعني أن القارة الافريقية تشهد مأساة انسانية ، أخشى أن بقية العالم لم تستوعب أبعادها استيعابا تاما . وهناك حقيقة أخرى وهي أنه من الواضح أن ما اتخذ من تدابير ونفذ من برامج لم ينجح بالقدر الكافي في مواجهة هذه الكارثة - بل إننا على العكس من ذلك ، نرى أن الحالة تزداد سوءا يوما بعد يوم .

وبسبب التصحر وكوارث الجفاف وغيرها من الكوارث الطبيعية وكذلك القلاقل السياسية والحروب الاهلية ، تزداد الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة في القارة استفحالا . ومن ثم ، أعتقد أننا نتفق جميعا مع الامين العام إذ يقول أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يزيد زيادة كبيرة من دعمه للجهود التي تبذلها افريقيا لإنعاش اقتصاداتها ، وأنه ما لم يفعل ذلك ، فإن القارة سوف تغرق أكثر وأكثر في أزمة ذات ابعاد مأساوية لا هوادة فيها . ويمثل التغلب على هذه الأزمة أكبر تحد إنمائي عرفه عصرنا هذا .

ويمثل هذا التحدي الإنمائي تحديا مزدوجا - فهو تحد للحكومات الافريقية ذاتها وتحد لحكومات بقية أعضاء المجتمع الدولي . ولا يمكننا وحدنا أن نتغلب على هذه الازمة ، كما أنه لا يمكن التغلب عليها من داخل افريقيا وحدها .

وفيما يتعلق بالمساهمات الافريقية ، أود أن أبدأ بالإشارة الى الميثاق الافريقي من أجل المشاركة الشعبية في عملية التنمية والتحول ، وهو ميثاق يمكن يقوم تنفيذه الفعلي بدور هام في تنمية القارة . ووفقا للميثاق لا يمكن تلبية احتياجات جميع القطاعات السكانية وتحقيق مصالحها ، ما لم تكفل مشاركة عريضة

العملية الإنمائية ، أو - كما عبرت عنها ببراعة وشيقة صدرت مؤخرا لإحدى حكومات أوروبا الغربية التنمية من أجل الشعب وبأيدي الشعب ومن خلال الشعب . وفضلا عن ذلك ، يمكن أن يستعان بالمشاركة باعتبارها حافزا اقتصاديا وأن تكون بالتالي وسيلة لحشد القدرات الخلاقة والقدرات الإنتاجية للشعب . وأود في هذا السياق أيضا أن أثني على العديد من الاقتراحات الواردة بتقرير لجنة الجنوب .

ولا تمثل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الاساس الذي تقوم عليه هذه المشاركة فحسب ، بل أنهما يمثلان أيضا أساسا جوهريا للتنمية القابلة للاستمرار . وفي هذا الصدد ، يمر العديد من البلدان اليوم بتغيرات كبيرة ، وهو ما تكرر توضيحه هذا الصباح خلال هذه المناقشة . وتتجلى هذه التغيرات في النهج التعددي وفي الانتخابات التي شهدناها مؤخرا ، بل شهدناها على مدى الاسابيع الاخيرة . وهناك اتفاق عام اليوم بأن الديمقراطيات الجديدة في شرق أوروبا ووسطها تحتاج الى مساعدتنا في المراحل الانتقالية . بيد أن هذا ينبغي أن ينطبق أيضا على موجة الديمقراطية التي تجتاح افريقيا .

ولئن كانت الديمقراطية ، كما أكدت على التو ، أحد الشروط التي لا غنى عنها للتنمية ، فإن ذلك ينطبق أيضا على السلم ، ومن ثم ، فنحن نثني على برنامج الامم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا لانه يأخذ هذا الجانب تماما في الحسبان .

ونحن نأمل في أن تيسر نهاية الحرب الباردة التوصل الى حلول سلمية للمنازعات الإقليمية ، وأن تتيح إعادة توجيه الموارد من الإنفاق العسكري الى أغراض انتاجية . وينبغي أن يعود السلم بالفائدة أيضا على افريقيا . وسوف تقلل عملية التغلب على الفصل العنصري في جنوب افريقيا أيضا من الحاجة الى الاسلحة . ومن ثم ، أعتقد أن الوقت قد حان لأن تكثف الجهود إما داخل منظمة الوحدة الافريقية أو على المستويات الإقليمية الاخرى لإنشاء نظم أمنية اقليمية تقوم على نزع السلاح والحل السلمي للخلافات .

وبطبيعة الحال ، لابد أن تدعم هذه العملية بنظام عالمي لتحديد الاسلحة والحد شكل عام من صفقات الاسلحة . ولدي اقتناع بأن الرأي العام في البلدان الصناعية يمكن

حثه على نحو مطرد كيما يسلم بالحاجة الى التعاون الإنمائي ، إذا ما أمكننا الحد من الموارد المبددة في الإنفاق على الاسلحة .

اسمحوا لي أن أضيف بعض الملاحظات الموجزة على بنود من غير الممكن تناولها بالتفصيل بسبب القيود الزمنية . بيد أنها تتعلق أيضا بالمساهمات الافريقية التي تتطلب دعما كافيا من المجتمع الدولي . ويتمثل أحدها في إعادة توجيه السياسات الاقتصادية، حيث ان تناقص أسعار السلع الاساسية الافريقية يوضح بجلاء أن الاقتصادات ذات التوجه التصديري المحض لا تسهم حقيقة في تحقيق الاهداف المنشودة . ومن ثم ، ينبغي بذل الجهود لتنويع الاقتصادات وزيادة التركيز على احتياجات السكان . ومحور التركيز في هذا الصدد ، ينبغي أن يكون زيادة الإنتاج الزراعي . وهناك عامل هام آخر هو دراسة الآثار الاجتماعية والثقافية والبيئية لبرامج التكيف الاقتصادي . وأخيرا وليس آخرا ، فسوف يتعين على الحكومات الافريقية أن تركز اهتمامها بصورة جادة على السياسات السكانية . وعلينا أن ندرك أن معدل النمو السكاني الذي يبلغ ٣ في المائة سنويا - ويتجه الى أن يستمر في الصعود - هو أمر لا يمكن السكوت عليه .

وإذ أضع هذه التطلعات بكل احترام أمام حكومات افريقيا ، فإنني لا أريد بأي حال أن أعفي حكومات المجتمع الدولي - ولاسيما حكومات البلدان الغربية الصناعية والهيئات الإدارية للمنظمات المتعددة الاطراف - من أية مسؤوليات . فما من شك في أن الشمال هو المسؤول عن البيئة الاقتصادية غير المؤاتية التي ورد ذكرها في تقرير الامين العام . وإذا ما كانت افريقيا قد خسرت خلال الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠ - نقلا عن الارقام الاخيرة - قرابة ٥٠ مليار دولار أمريكي بسبب تناقص أسعار السلع الاساسية وحده ، فإن الإشارة الى تأثير قوى السوق وحده ليس هو الرد المرضي . والمجتمع الدولي عليه التزام بالتدخل من خلال تعزيز اتفاقات السلع الاساسية المختلفة وتجديد المخزون من السلع الاساسية .

ومن الواضح أن التحدي الذي يتمثل في الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا لايزال تحديا هائلا . بيد أننا نلاحظ أيضا نشأة فهم جديد مشترك للتنمية ، وهو مبعث تشجيع لنا .

ونحن نرحب بأن معظم البلدان الافريقية تسلم بأن الإصلاحات الاقتصادية المنقحة والإدارة الحسنة هي مفتاح التنمية الاقتصادية . وإننا نشارك في الرأي القائل بأن تحقيق الانتعاش والتنمية المتجددة سوف يستغرق وقتا أطول مما كان مأمولا أو متوقعا في ١٩٨٦ ، سواء من جانب افريقيا أو الدول المانحة أو المؤسسات المالية الدولية .

ومن المسلّم به الآن على نطاق واسع أنه بدون تحقيق متوسط نمو فعلي إيجابي يصبح التكيف الهيكلي المستمر أمرا بالغ الصعوبة ، وأنه يتعين توجيه الأولوية الى تنمية الموارد البشرية ، والبنية التحتية ، واستئصال الفقر .

وقد أجرت اللجنة المخصصة الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج العمل في فترة من التاريخ كان فيها الوضع الاقتصادي العالمي مختلفا للغاية - وعلى الأرجح أقل مواتاة لاحتياجات افريقيا - بالمقارنة مع ما كان عليه عند اعتماد البرنامج في عام ١٩٨٦ . وتفيد توقعات صندوق النقد الدولي لعقد التسعينات بأنه ما لم تتخذ البلدان النامية والمتقدمة النمو التدابير الملائمة ، يحتمل أن تنخفض معدلات الإدخار في العالم عما كانت عليه في الثمانينات . وفي الوقت ذاته ستطلب بلدان أوروبا الشرقية والوسطى نصيبا أكبر من مدخرات العالم الصناعي الغربي - بل إنها تحصل عليه بالفعل . وفضلا عن ذلك ، لم تعد هذه البلدان عموما موردا صافيا للموارد الموجهة الى البلدان النامية . كما أن احتياجات إعادة الهيكلة في بلدان الخليج ستخلق طلبا كبيرا على المدخرات العالمية . وقد تحتاج بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا أيضا الى مزيد من تدفقات الموارد . وتتحد هذه العوامل لصرف الاهتمام والموارد عن افريقيا ، وعلينا اتخاذ الإجراءات لعكس اتجاه هذه الأحوال .

وفي ضوء هذا الوضع الاقتصادي العام ، أصبح من الضروري أن تولي الأمم المتحدة الوضع الاقتصادي الحرج في افريقيا الاهتمام الذي يستحقه . ذلك أنه لا يمكن الفصل بين مصير افريقيا الاقتصادي ومصير بقية العالم . وعلى المجتمع الدولي ككل مسؤولية تجاه افريقيا . وتؤيد النمسا تماما مبدأ تقاسم المسؤولية والمشاركة الكاملة للمجتمع الدولي في مواجهة الحالة في افريقيا . وأفضل وسيلة للتعبير هذا التقاسم وهذه المشاركة في المسؤولية هي تقديم دعم ملموس للجهود الإنمائية الافريقية .

واسمحوا لي الآن أن أتحدث بإيجاز عن تعاون النمسا الخاص مع افريقيا في مجال التنمية ، فنحن نوجه اهتماما خاصا الى تنمية الموارد البشرية على مستوى القاعدة ، وهي في رأينا شرط أساسي لا لتعزيز السلم فحسب بل أيضا لإقامة نظم ديمقراطية . ومن ثم فإن استئصال الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي القابلين للإدامة هما

الهدفان الرئيسيان لتعاون النمسا الإنمائي مع افريقيا . ومعظم البلدان التي نستهدفها من أقل البلدان نموا ، وغالبيتها تقع في افريقيا . فالسنغال ، والرأس الاخضر ، وبوركينا فاصو ، وغانا ، بالإضافة الى دول شرق وسط افريقيا الواقعة جنوب الصحراء ودول الجنوب الافريقي ، على سبيل المثال لا الحصر ، هي أهم الشركاء في جهود التعاون الإنمائي بين النمسا وافريقيا . وفي عدد كبير من هذه البلدان ، يوجه اهتمام خاص ، الى التدريب المهني ، وهو ميدان ابتكر فيه التعاون النمساوي منهجيات رائعة . ويجري تنفيذ برنامج قطاعي موسع لإصلاح مرافق النقل في منطقة مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ، بالتعاون الوثيق مع البنك الدول ، والمجموعة الاوروبية ومانحين آخرين .

وبالإضافة الى البرامج الجوهرية في المناطق الرئيسية المستهدفة ، تدعم حكومة بلادي المشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية ، وخصوصا في ميادين التعليم ، والصحة الاساسية والتنمية الريفية واستراتيجيات التشغيل في معظم البلدان الواقعة جنوبي الصحراء . ومن المحتمل هذا العام أن يزيد التعاون الإنمائي الممول من ميزانيتنا الاتحادية بنسبة ٠,٣ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للنمسا . والنمسا مستعدة للمشاركة في جهود الدول والمؤسسات المانحة الاخرى للتخفيف من محنة أبناء افريقيا . ويبدو أن الأمن الغذائي وإنشاء أو إصلاح الهياكل الاساسية في مجال الرعاية الصحية ، والتعليم والخدمات العامة الاخرى أشد الاولويات إلحاحا .

وفي الختام ، أود أن أؤكد بوضوح أن الوضع المأساوي في افريقيا يستحق زيادة اهتمام الجمهور والكيانات السياسية الدولية بدرجة كبيرة . ومن المهم للغاية ألا نستسلم في هذه اللحظة لما أسمته السيدة إدويج أفيس ، وزيرة التعاون والتنمية الفرنسية ، "التشاؤم الافريقي" . ولابد من اتخاذ اجراءات محددة وسريعة ، وخصوصا فيما يتعلق بالتخفيف من عبء الديون ، وزيادة تدفقات الموارد ، وتحسين أسعار الصادرات وإيراداتها ، وتنويع الاقتصادات . فبقاء مئات الملايين من أبناء افريقيا أصبح مهددا اليوم . وإنني لعلى اقتناع شديد بأن المسألة تتعلق في نهاية الامر بالرغبة السياسية في التوصل الى حل ، وليس بتوافر الموارد اللازمة للقيام بذلك ،

لا لمصلحة أبناء ودول افريقيا فحسب ، بل أيضا لمصلحة البشرية جمعاء ولمصلحة التقدم العالمي العام* .

السيد سيد مختار حسين (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اجتمعت اللجنة المخصصة الجامعة التابعة للجمعية العامة والمعنية بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، في أيلول/سبتمبر من هذا العام في ظل الحقيقة المتمثلة في عدم وفاء نتائج البرنامج بآمال أبناء افريقيا . فالمشاكل الخطيرة التي دفعت الى القيام بالمبادرة في عام ١٩٨٦ ظلت دون حل ، كما تبين من أداء اجتماعي واقتصادي عام سلبي في غالبيته . وكان الاجتماع محفلا هاما لتقييم التقدم المحرز خلال الاعوام الاربعة التي مرت على وجود البرنامج ، ولاستعراض حالة ميثاق الالتزامات والتعاون المتبادلين بين الدول الافريقية والمجتمع الدولي . وكان من أهداف الاجتماع أيضا وضع إطار للتعاون الدولي في عقد التسعينات لمساعدة البلدان الافريقية في كفاحها المخلص من أجل إدماج افريقيا في الاقتصاد العالمي ، ومن ثم ضمان مستقبل أفضل لابناء هذه القارة العظيمة .

وأكد تقرير الامين العام عن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا الواقع الاليم الا وهو أن الحالة في افريقيا لاتزال حرجة الآن بمقدار ما كانت عليه قبل اعتماد برنامج العمل . ويشير تقرير اجتماع المائدة المستديرة بين الشمال والجنوب بشأن التحدي الافريقي في عقد التسعينات ، وهو الاجتماع الذي عقد هذا العام في كندا ، إلى أن افريقيا كقارة أصبحت تعاني من تراجع أهميتها بصورة متزايدة . فقد انخفض نصيبها من الاقتصاد العالمي الى أقل من ٢ في المائة في عام ١٩٨٥ ، كما انخفضت معدلات التبادل التجاري فيها بنسبة ٤٠ في المائة منذ عام ١٩٨٠ ، بينما

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

ارتفعت مديونيتها لبقية العالم الى نحو ٣٨٠ بليون دولار . وانخفض صافي تدفقات الموارد الحقيقية الى القارة من ٣٤,٦ بليون دولار في عام ١٩٨٦ ، الى ٣٣,٣ بليون دولار في عام ١٩٨٩ . كما ظلت المساعدات الإنمائية الرسمية ثابتة عند رقم يناهز ١٦ بليون دولار سنويا . وقد تفاقم هذا الوضع نتيجة لحدوث نقل صاف للموارد المالية من افريقيا الى صندوق النقد الدولي .

إن الآمال الكبيرة التي راودت البلدان الافريقية وقت بدء برنامج العمل في عام ١٩٨٦ حل محلها شعور عام بالإحباط وخيبة الأمل في عام ١٩٩١ . وتقرير الأمين العام يشير الى أن الظروف البشرية في افريقيا تدهورت الى حد كبير خلال فترة البرنامج . وتبين الإحصاءات أن افريقيا تواجه مشاكل تتمثل في مجاعة يعاني منها ما لا يقل عن ٢٧ مليون نسمة ، وهجرة واسعة النطاق للعقول المفكرة المؤهلة ، وانخفاض كبير في مستويات المعيشة . فقد انتشر الفقر انتشارا واسعا في حين انخفض دخل الفرد بمعدل ٢٠ في المائة في افريقيا جنوب الصحراء على مدى العقد الماضي . ووفقا لتوقعات البنك الدولي ، فإن افريقيا هي القارة الوحيدة التي يتوقع أن يزيد فيها عدد الفقراء على مدى العقد القادم ب ٨٥ مليون نسمة في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠ ، في حين من المتوقع في نفس الفترة أن ينخفض عدد الفقراء في بقية العالم النامي بـ ٣٨٥ مليون نسمة .

وافريقيا بيّنت مدى جديتها في الاحتفاظ بنصيبها من الصفقة التي توخاها برنامج العمل ، وغالبية البلدان الافريقية انتهجت سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي الرامية الى تحسين أدائها الاقتصادي وتمهيد الطريق للنمو والتنمية المتواصلين . وتظل وجيهة حتى وقتنا هذا تلك الملاحظة التي وردت في استعراض منتصف المدة للبرنامج في عام ١٩٨٨ ومفادها أن معظم البلدان الافريقية لم تمهلها الظروف المناخية القاسية والبيئة الاقتصادية الخارجية غير المؤاتية على الرغم من جهودها المخلصة لإجراء تكيفات هيكلية في سياساتها الاقتصادية الوطنية . ويتجلى التزام افريقيا الخالص ببرنامج العمل في تدابير الإصلاح في مجالات الإدارة الاقتصادية وأسعار الصرف والمشاريع العامة والتخطيط السكاني والقطاع الزراعي ، على الرغم مما يسببه ذلك من تكاليف وتضحيات سياسية واجتماعية واقتصادية باهظة . فقد تحملت الشعوب الافريقية هذه التضحيات بشجاعة وكرامة . وهي تتوقع عن حق أن ينتهي فقرها المدقع وأن يؤدي التعاون الاقتصادي الدولي الحقيقي الى إعادة تنشيط اقتصاداتها الوطنية وإنعاشها . إلا أن الآثار الضارة لضغوط الموارد المحلية والخارجية على القدرة الانتاجية الافريقية قد فاقت الاثر الإيجابي للإصلاح في السياسات . ومن ناحية أخرى تبين

أن المجتمع الدولي غير مساعف في الإبقاء على نصيبه من الصفقة . والمبالغ التي كان من المرتقب أن يقدمها المجتمع الدولي لبرنامج العمل ، بمعدل ٩ بلايين دولار سنويا على مدى أربع سنوات لم تقدم قط .

إن اجتماع شهر أيلول/سبتمبر للجنة المخصصة الجامعة أكّد من جديد على المبدأ الاساسي القائل بأن التغيير الإيجابي والإنعاش في الازمة الاقتصادية الافريقية يقتضيان الدعم الوطني والدولي على السواء . ومن ثم ، في الوقت الذي نؤكد فيه على أن تنمية افريقيا هي مسؤولية الافارقة في المقام الاول ، هناك التزام تعهد به المجتمع الدولي بتقديم دعم كامل وملموس للجهود الافريقية في هذا المجال . والبرنامج الجديد للتنمية في التسعينات الذي اعتمدته اللجنة المخصصة يحدد دور ومسؤوليات البلدان الافريقية من جهة والمجتمع الدولي من جهة أخرى . ومن الواضح أن الدول الافريقية لا يمكن أن تنجح في غياب المساعدة المالية الخارجية والجهود الدولية المعززة لتهيئة مناخ اقتصادي عالمي داعم للجهود الافريقية . ويؤكد البرنامج الجديد أن الاهداف ذات الاولوية للبلدان الافريقية تتمثل في تحول الاقتصادات الافريقية وتكاملها وتنوعها ونموها بشكل متسارع بغية دمجها في الاقتصاد العالمي ، والتقليل من هشاشتها في مواجهة الصدمات الخارجية ، وزيادة ديناميتها وصبغ عملية التنمية بطابع داخلي ، وتعزيز الاعتماد على الذات . وكان استعراض برنامج العمل فرصة للتأكيد على التزامات كبار المانحين والمؤسسات المتعددة الاطراف وهي التزامات تدعمها الضمانات الثابتة للعمل الملموس . وهذا العمل الملموس هو الامل الوحيد لصد موجة البؤس الاقتصادي والاختلال التي تجتاح القارة الافريقية في الوقت الحالي . إن إصلاح النظام المالي والاقتصادي الدولي أمر حيوي لإنعاش افريقيا . وبالإضافة الى ذلك فإن التحسن العام في البيئة الاقتصادية الدولية سيؤدي الى إعادة تنشيط النمو والتنمية في ربوع العالم النامي . وإن فرص التعاون الافقي الناتجة عن ذلك سوف تعزز الى حد كبير جهود افريقيا لوضع اقتصادها على طريق التنمية المتواصلة .

لذلك من الضروري أن يفي المجتمع الدولي بالالتزامات التي قطعها على نفسه من أجل حل مشكلة الديون الافريقية وتدفق المزيد من الموارد الى افريقيا ، وتحسين فرص وصول الصادرات الافريقية الى الاسواق عن طريق إجراء تخفيض كبير في الحواجز التجارية أو إزالتها ، وتقديم موارد إضافية لدعم برامج التنويع الافريقية ، ودعم التكامل الاقتصادي الاقليمي في افريقيا . لقد نشأت تعهدات المجتمع الدولي عن مفاوضات مكثفة ، وأثبتت إخلاص جهود البلدان المتقدمة النمو في القيام بدور هام لانتشال البلدان الافريقية من حبائل مشكلاتها التي تتفاقم بفعل البيئة الدولية السلبية . ومن الضروري التنفيذ المبكّر للبرنامج الجديد للتسعينات لضمان أن يؤدي عقد التسعينات ، على النقيض من عقد الثمانينات الذي وُصف بأنه عقد التنمية الضائع في افريقيا ، الى قدر من التغيير لصالح الشعوب الشجاعة في تلك القارة . وفي ظل اقتصاد عالمي مترابط ، فإن عقدا ضائعا آخر للتنمية سيؤثر بالتأكيد على عدة أجيال قادمة لا في افريقيا وحدها بل أيضا في مناطق أخرى .

ختاما ، أود أن أعبر عن الأمل في أن يُصادق على تقرير اللجنة المخصصة الذي أعد تحت رئاسة السفير هوسليد ممثل النرويج في هذه الجلسة العامة بالتزكية .

السيد سيلوفيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز ويوغوسلافيا ، اسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، وخاصة بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

قبل خمس سنوات ، اعتمدت هذه الهيئة برنامج العمل سعيا منها إلى إيجاد حلول للوضع الاقتصادي المقلق السائد في القارة الافريقية ، والذي هو من بين أخطر المشاكل المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة . وها نحن نجتمع هنا مرة أخرى ، لنواجه حقيقة أن تطلعات برنامج العمل وأهدافه لم تف بالتوقعات ، وأن المشاكل الاقتصادية الحرجة في البلدان الافريقية ظلت قائمة وازدادت خطورة في جوانب محددة منها . وأصبحت تحديات ومهام التصدي لها أكبر وأكثر تعقيدا .

وفي هذا السياق ، نرى بالفعل أن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج العمل يتيح الفرصة لتجديد التزام المجتمع الدولي بدعم جهود افريقيا لمساعدة نفسها وللإبقاء على مشاكل القارة محط الاهتمام الدولي .

وكما ذكر بجلاء في مرفق تقرير اللجنة المخصصة الجامعة التابعة للجمعية العامة والمعنية بالاستعراض والتقييم لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، فإن برنامج العمل للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا لم يصبح محورا للسياسة الاقتصادية أو لتعبئة الموارد لصالح افريقيا . وبمشاعر خيبة الأمل والإحباط الشديدة علينا أن نعترف بأن العمل المتعدد الأطراف ، على الرغم من إحراز تقدم في بعض الميادين ، لم يؤد الى عكس مسار المصاعب والضائقة الاقتصادية التي تمر بها افريقيا .

ولكن الإحصائيات القاتمة لا تحتاج الى تفسير . فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها كثير من البلدان الافريقية في تطبيق برامج التكيف الهيكلي القاسية والمضنية ، وحقيقة أن نمو الناتج في معظم البلدان الافريقية قد بدأ ، في نهاية البرنامج في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، يتجاوز نمو السكان ، تبقى النتيجة التي لا مفر منها وهي أنه لم يطرأ أي تحسن على الحالة الاقتصادية الشاملة والمستوى المعيشي للأغلبية الساحقة من الافارقة .

فأهداف النمو والأمن الغذائي والاستثمار البشري وتخفيض الديون لم تتحقق . وقد أثر ذلك بدوره تأثيرا هداما على البنية الاساسية الاجتماعية في افريقيا ، وأدى الى تدهور مستويات الصحة والتعليم والثقافة . وقد أدى اعتماد افريقيا على سلعها

الاساسية القليلة لتحقيق دخلها من الصادرات ، وتفاقم معدلات التبادل التجاري لهذه السلع ، واستفحال عبء الديون ، الى خلق حلقة مفرغة أصبح من الصعب للغاية على افريقيا أن تفلت منها . وكان لا بد أن تؤدي مشاكل الفقر الى تردي البيئة وجعلها عرضة للكوارث الطبيعية .

وكانت إزمة الديون ، في حالة أغلبية البلدان الافريقيا ، عائقا كبيرا للنمو والتنمية ، ووصل عبء المديونية الآن مبلغا خياليا قدره ٢٧٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الامريكية . وتجاوز معدل خدمة الدين بالنسبة للصادرات المستوى الحرج البالغ ٢٥ في المائة ، ووصل في حالة بعض البلدان الافريقية الى ١٠٠ في المائة . ومن دواعي القلق الشديد أن الزيادة في الموارد التي أقر المجتمع الدولي في عام ١٩٨٦ بأنها لازمة لضمان نجاح الجهود الافريقية ، لم تتبلور .

ومما لا يمكن إنكاره أن بعض المانحين ، كما ذكر في تقرير الامين العام (A/46/234 و Add.1) ، زادوا بصورة ملموسة من دعمهم المقدم الى القارة ، ولكن تدفقات الموارد الصافية بالقيمة الحقيقية انخفضت في الواقع من ٣٤,٦ بليون دولار في عام ١٩٨٦ الى ٢٣,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٠ . وثمة جوانب عديدة للاسباب التي ساعدت على رسم هذه الصورة القاتمة ، والنابعة من مصادر خارجية وداخلية على حد سواء . ولا ننكر أن البيئة الاقتصادية الخارجية لم تكن مؤاتية للنمو والتنمية الاقتصاديين في القارة ، بل انها زادت من المشقة الاقتصادية بسبب انخفاض أسعار السلع الاساسية ، وعدم كفاية التدفقات من الموارد المالية ، وعبء خدمة الدين الثقيل .

وقد بذلت البلدان الافريقية جهودا ضخمة في تنفيذ برنامج العمل . ولا يسعنا إلا أن نثني على هذه الجهود المحمودة ، خاصة وان هذه التدابير سببت صعوبات اجتماعية وسياسية كبيرة في كثير من البلدان . وقد جاءت عملية الإصلاح ، من نواح عديدة ، نتيجة إدراك للمسؤولية المتأصلة التي تتحملها البلدان الافريقية عن تنميتها الذاتية . وقد اقترن ذلك في كثير من الحالات بطفرات كبيرة في عملية التحول الديمقراطي وتعزيز مشاركة الشعب الكاملة في عملية التنمية . وحيثما كانت هذه العمليات أبطأ ، كانت ديناميات التنمية دون استثناء متوقفة أيضا .

إن اللجنة المخصصة الجامعة التابعة للجمعية العامة والمعنية بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، اعتمدت مجموعة متوازنة وبعيدة المدى من التقييمات والمقترحات وقدمتها الى الجمعية العامة للنظر فيها . وتتضمن التوصيات برنامج الامم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات ، الذي يستند الى التزام متجدد من جانب المجتمع الدولي وافريقيا ببرنامج للتعاون في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية القابلة للإدامة في التسعينات .

ويعبر البرنامج الجديد عن التضامن فيما بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة للعمل بالتنسيق فيما بينها من أجل معالجة الحالة الخطيرة في افريقيا . وإننا نرى أن مما له أهمية خاصة أن البرنامج الجديد ركز على الاهداف المحددة ، وأبرز مسؤولية افريقيا والتزامها ، وكذلك مهام المجتمع الدولي ومسؤوليته . وفي هذا الصدد ، من الطبيعي أن يركز بشكل خاص على دور منظومة الامم المتحدة في تنفيذ البرنامج الدولي .

وأخيرا ، أود أن أذكر بأن وزراء بلدان عدم الانحياز أكدوا مؤخرا ، في مدينة أكرا ، في غانا ، لدى استعراضهم للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، على تأييدهم التام لاعتماد برنامج جديد في التسعينات ، تكون أهدافه ذات الاولوية بالنسبة للتعاون الدولي مع افريقيا تحقيق التحول السريع في الاقتصادات الافريقية وتكاملها وتنوعها ونموها .

ويجب أن يكون البرنامج الجديد محددا ومنصبا بشكل واضح على المقاصد والاهداف الموزونة التي يمكن تحقيقها في إطار زمني محدد ومعايير ذاتية لرصد الاداء . وينبغي أن يوجه المجتمع الدولي دعمه والتزامه بشكل محدد نحو تحقيق الاهداف الواسعة للبرنامج الجديد من أجل تحقيق توازن بين التدابير الوطنية والعمل الدولي .

إن التغييرات العميقة التي تمر بها حاليا العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية تشكل تحديات خطيرة لافريقيا تقتضي منا دراسة عاجلة للمشاكل الاقتصادية الشاذة في القارة إذا أردنا إنقاذها من تدهور آخر في التسعينات .

السيد كودريافتسيف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : في ضوء خلفية التغييرات الاقتصادية والسياسية الشاملة في معالم حضارة القرن الحادي والعشرين ، التي تزداد وضوحا ، فإن مسؤولية البلدان والشعوب والمجموعات المتضامنة والمنظمات الاقتصادية عن مصير التقدم والسلام تضاعفت مرات عديدة . ومن المستحيل بالنسبة لنا أن نواصل مسيرتنا المشتركة على طريق التنمية الاقتصادية دون أن نراعي بشكل كامل ومتوازن أولويات جميع أعضاء المجتمع العالمي ، ونطبق بشكل فعال البارامترات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية اللازمة للتكافل في مصالحنا المشتركة .

ويتصل ذلك في المقام الاول بتلك المشاكل التي ليس لها أصداء عالمية فحسب بل التي لها أيضا ، بتفسيرها اليومي ، صلة مباشرة بالاحوال المعيشية لملايين البشر . ولاشك في أن إحدى هذه المشاكل هي الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، وهذا ما يجعل التضامن العملي للدول الاعضاء في الامم المتحدة في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها من أجل افريقيا ، بالتوحيد الامثل لعناصرها الوطنية والإقليمية والدولية ، حتمية انسانية .

إن الاساس المفاهيمي لهذا هو برنامج الامم المتحدة الجديد لضمان تنمية افريقيا في التسعينات . فالبرنامج يعطي أولوية للتحول السريع في مجالات مثل : وضع الترتيبات اللازمة لتكامل الاقتصادات وتنوعها ؛ والتقليل من هشاشتها في مواجهة الصدمات الخارجية ؛ وزيادة ديناميتها ؛ وصبغ عملية التنمية بطابع داخلي ؛ وتعزيز الاعتماد على القوى الذاتية للبلد .

إننا في الاتحاد السوفياتي نتفهم مدى توق البلاد الافريقية الى التغلب على الأزمة التي تكتنف حالتها الاقتصادية ونؤيدها في تطلعها هذا وفيما تقوم به لتعبئة الموارد المحلية بوصفها عاملا رئيسيا في التقدم الاقتصادي . إن الاستقرار الاقتصادي لا يمكن ضمانه دون تحريك أكثر أنواع الانشطة الاقتصادية فعالية ، الا وهي تنمية الاعمال التجارية الحرة وإقامة مناخ استثماري مؤات ، وزيادة الاكتفاء الذاتي في الاغذية . ويمكن تحقيق احتياطيات كبيرة وتنوع في الانتاج وفي الهياكل الاساسية للنقل والطاقة عن طريق التعاون الاقاليمي ودون الاقليمي . كما أن خفض الإنفاق العسكري سيمثل وسيلة رئيسية لتعبئة الموارد التكميلية اللازمة للتنمية ، بما فيها تنمية البلدان الافريقية .

إن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا تتدهور حاليا تدهورا كبيرا بسبب عبء الدين الخارجي الثقيل وعدم استقرار الاسعار العالمية للمواد الخام والحمائية في التجارة ، والتقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات . وفي رأينا انه لابد من النظر في مسؤولية المجتمع الدولي والتزاماته في سياق هذه المسائل بالضبط . ولابد أن يكون دور المساعدة الخارجية دورا ثانويا ، ولكنه ، رغم تعقده ، لابد أن يكون شاملا وفعالا . وفي هذا الصدد نلاحظ أهمية توصيات توافق الآراء التي توصلت اليها اللجنة المخصصة المعنية بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، لإنها تؤثر على مشاكل التجارة والديون ومسألة ضمان التدفق الكافي للموارد والتنوع الاقتصادي والتكامل الإقليمي .

وفي رأينا أنه إذا ما أردنا أن نضمن ظروفا خارجية مناسبة من أجل حل المشاكل الاقتصادية في البلدان الافريقية ، وبخاصة أقل البلدان الافريقية نموا ، من المهم ، أولا وأخيرا ، أن نحقق اتفاقا على الصعيد الدولي وتوافق آراء سياسيا بشأن الوسائل الكفيلة بحل مشكلة الديون . ويؤيد الاتحاد السوفياتي جهود الأمين العام الرامية الى إيجاد حلول مقبولة بصورة متبادلة لأزمة الديون ونؤيد ما يُضطلع به من عمل عن طريق الآلية المتعددة الاطراف ، من أجل تنسيق المساعدة .

إن عمليات التحول الديمقراطي على الصعيدين السياسي والاقتصادي الجارية حاليا في العالم تقترن بتغيير نوعي في طبيعة العلاقات الدولية ، وتحمل بذور التكافل الاقتصادي العالمي الحقيقي . وهنا أود أن أعرب بقوة عن ثقتي بأن الإصلاحات الاقتصادية الجوهرية الجاري تنفيذها حاليا في الاتحاد السوفياتي سوف تيسر التعاون المفيد بصورة متبادلة بين بلدنا والدول الافريقية ، وسوف تضفي على هذا التعاون مغزى جديدا . ونعتقد أنه يمكن تحقيق التفاعل الاقتصادي على نحو فعال للغاية عن طريق ربط محافله واتجاهاته ربطا محكما بالعمليات الاقتصادية الحقيقية ، على الصعيدين الداخلي والعالمي ، بما في ذلك المشاركة الأوسع نطاقا للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات والتعاونيات الخاصة في التعاون السوفياتي الأمريكي في مجال التجارة والشؤون الاقتصادية ، وتطوير الاعمال التجارية الحرة والروابط المباشرة ، واستخدام الائتمانات التجارية .

ولدينا مصلحة مشتركة في ضمان تمتع افريقيا بتنمية اقتصادية دينامية . وهناك شرط مسبق أساسي لحل المشاكل الاقتصادية الحرجة في افريقيا ألا وهو مواءمة الحقوق والواجبات المتبادلة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية - بل والمجتمع الدولي بأسره . إن الاتحاد السوفياتي ، من جانبه ، سوف يبذل قصارى جهده للنهوض بالتحرك البناء في ذلك الاتجاه ، وكذلك التوصل الى حلول رشيدة اقتصاديا عن طريق توافق الآراء .

السيد غامباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مما يجدر ذكره أن الجمعية العامة ، في قرارها ١٧٨/٤٥ ألف المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر

١٩٩٠ ، قررت إنشاء لجنة جامعة مخصصة بهدف إعداد تقرير للدورة السادسة والاربعين عن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، وقد أقرت الجمعية العامة هذا البرنامج قبل خمس سنوات في غمرة آمال عريضة وتفاؤل غير محدود وتوقع عام بأن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ستلقى الاهتمام الذي تستحقه من لدن المجتمع الدولي . لذلك كان المرمى الاساسي هو قيام المجتمع الدولي بتوفير زيادة في الموارد المالية وفي المساعدة التقنية لتمكين البلدان الافريقية من أن تحقق ، في جملة أمور ، تنمية اقتصادية مستمرة ، وتنمية للموارد البشرية وتنويعا في التجارة وتوسيع نطاقها .

أما الحكومات الافريقية فقد التزمت من جانبها التزاما لا رجعة فيه بانتهاج سياسات وبرامج تكفل تحسين الحالة الاقتصادية في المنطقة . وقد تجسد التزامها في مختلف الإصلاحات الاساسية وبرامج التكيف التي اضطلعت بها في السنوات القليلة الماضية . وقد كبدت هذه العملية شعوب تلك البلدان مشقة وتضحيات جسيمة .

وأود أن أشدد على أن الهدف الاساسي المتوخى في جدول الاعمال الجديد هذا يتمثل في الإسراع بالتحول الاقتصادي والاجتماعي في افريقيا . وهذا يشكل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي وللقارة الافريقية ذاتها . وفي سياق هذه المسؤولية المشتركة تسلم الحكومات والشعوب الافريقية بأن خلاصنا في أيدينا . ولكننا نعرف أيضا أنه لا يمكن تحقيق التقدم في غياب بيئة خارجية ومناسبة مفضية الى الهدف . ولقد حددت بالفعل الحكومات والشعوب الافريقية أهدافها واستراتيجياتها . إن الحكومات الافريقية ، باعتمادها ميثاق افريقيا للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول قد التزمت بأخلاقية انمائية جديدة مؤداها أنه ينبغي أن تنخرط الشعوب انخراطا كاملا في عملية التنمية . والواقع أن التطورات السياسية التي حدثت في القارة مؤخرا قد أكدت تصميم افريقيا على ربط جهودنا الإنمائية بالإدارة الجيدة والشفافية والمساءلة . ولكن إذا كنا نبتغي النجاح في هذا المسعى ، فلابد للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور تكميلي واف بأن يوفر للتنمية الافريقية الدعم الكافي في الوقت المناسب .

ان التقرير المعروض على الجمعية والذي تم إعداده في أيلول/سبتمبر الماضي ، قامت جميع الاطراف المعنية - وأؤكد ، جميع الاطراف المعنية - بالتفاوض بشأنه وصياغته بشق الانفس ، باتفاق واعتراف تامين بالحاجة الماسة الى مساعدة افريقيا في التصدي لمشاكلها الاقتصادية . ولهذا نتوقع من المجتمع الدولي الآن أن يسعى جاهدا ، بالتعاون مع افريقيا ، للتيقن من تنفيذ البرنامج الجديد وفقا لاحتياجات افريقيا وطموحاتها .

ومن المامول فيه أن يقبل المجتمع مبدأ تشاطر المسؤولية والمشاركة الكاملة مع افريقيا ، وأن يلتزم التزاما راسخا بتقديم دعم أكبر بكثير مما قدمه أثناء فترة برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . فليست افريقيا ، ولا ينبغي أن تكون ، متغيرا هامشيا في معادلة العالم الانمائية . ولهذا يجب على المجتمع الدولي أن يضطلع بدور حاسم في سعي افريقيا الحثيث صوب التغلب على العطل التي حل بتنميتها . بيد أننا قد تشجعنا بالروح والاهتمام اللذين أبدتهما جميع الاطراف أثناء عملية الاستعراض الاخير والنهائي ، وبمختلف بيانات التأكيد التي أدلى بها هذا الصباح .

مالدينا الآن هو برنامج جديد للتسعينات . وقد لا يكون بالطبع أفضل ما كان جميعا نأمل فيه ؛ ومع ذلك فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه لا بد أن يُمنح فرصة . وتدليل اللجنة المخصصة على الاجماع والنهج المشترك كان اشارة على عزم المجتمع الدولي على ايجاد حلول جدية وعاجلة لمشاكل افريقيا المعقدة والمطولة .

ختاما ، أود ، باسم رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية ، الذي هو أيضا الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، أن أعرب عن تقديرنا العميق لرئيس اللجنة المخصصة الجامعة التابعة للجمعية العامة ، السفير هوسليد ممثل النرويج ، على تقريره ، وأن أعرب أيضا عن امتناننا لجميع الوفود الاخرى التي شاركت في عملية الاستعراض النهائي لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . ويسرنا ، بصفة خاصة ، البيانات القاطعة المؤيدة للبرنامج الجديد ، والتي استمعنا اليها من جميع المتكلمين في الجمعية هذا الصباح . ولهذا أود أن أوصي باعتماد التقرير بتوافق الآراء دونما أي ابطاء .

الرئيس : بناء على طلب عدد من الوفود يؤجل التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/46/41 ، الفرع رابعا ، الى موعد لاحق يعلن عنه فيما بعد .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥